

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دراسة تحليلية حول تأثير الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد الاوروبي

مذكرة مقدمة استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت اشراف الاستاذة:

- معيزي نجاة

من اعداد الطلبة:

- كرفي نوال

رئيسا	جامعة جيجل	مراد يونس
مقررا ومؤظرا	جامعة جيجل	معيزي نجاة
مناقشا	جامعة جيجل	بومحروق خير الدين

السنة الجامعية 2020/2019

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى اعز ما املك في
الوجود صاحباً الفضل في تربيتي وتعليمي، اللذان كافحا
من أجل سعادتني ونجاحي

إلى: امي الغالية وابي العزيز.

إلى: زوجي وابني وابنتي واخوتي.

إلى جميع عائلة كرفي وموساوي صغيرا وكبيرا

إلى جميع الاصدقاء والاحبة القريب والبعيد.



كلمة شكر

الشكر لله الواحد كثيرا طيبا مباركا والحمد لله الذي
انعم علي وانار طريقي ووفقتي بقضاء وقدر علي انجاز
واعداد هذا العمل واتمامة كما اتقدم بجزيل الشكر وعظيم
الامتنان الى الاستاذة القديرة:

" معيزي نجاه "

على قبول الاشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصيحة
علمية وعلى كل توجيهاتها القيمة وتوضيحاتها التي
تفضلت بها علي التي افادتني فكانت نعم المشرفة.

كما اتوجه بالشكر المسبق الى اعضاء اللجنة
الموقرة، واشكر كل الاساتذة الذين ساهموا في تكويني لكم
مني كل الشكر والامتنان.

المأخض

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو في دول الاتحاد الأوروبي، باستخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 وذلك من خلال تحليل آثارها على بعض المؤشرات الكلية لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، كما هدفت أيضا إلى التعرف على أهم السياسات والآليات التي سعت لها الدول من أجل احتواء هذه الأزمة.

وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية 2008 كان لها تأثير سلبي على معدل النمو، هذا الأثر انعكس سلبا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الاتحاد الأوروبي، المؤشرات الاقتصادية.

Abstract :

This study deals with the impact of the global financial crisis of 2008 on the growth rate in the european union countries, using the historical descriptive and analytical approach, some of the european union's economies also aimed to identify the most important policies and mechanisms that in order to contain this eccentricity.

The most important results of the study concluded that the 2008 global financial crisis had a negative impact on the growth rate, this impact negatively affected some macroeconomic variables in the european union countries.

Keywords : financial, european union, economic, indicators.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	كلمة شكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: التأصيل النظري للأزمات المالية
8	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
10	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
12	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية
14	المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية
17	المبحث الثاني : كرونولوجيا أزمة 2008 وأسبابها
17	المطلب الأول: كرونولوجية أزمة 2008
19	المطلب الثاني: اسباب الأزمة المالية العالمية 2008

23	المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول
23	المطلب الأول: انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي
24	المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي
25	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي
27	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للاتحاد الأوروبي	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي
30	المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي
37	المطلب الثاني: مؤسسات واليات صنع القرار في الاتحاد الاوروبي
40	المطلب الثالث: أهداف و إنجازات الإتحاد الأوروبي
41	المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية
41	المطلب الأول: نشأة و مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية
47	المطلب الثاني: معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية
49	المطلب الثالث: دوافع قيام الوحدة النقدية الأوروبية
53	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على الاتحاد النقدي الاوروبي وسبل مواجهتها	

55	تمهيد
56	المبحث الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي
56	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
58	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
60	المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي
60	المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاتحاد الأوروبي
61	المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على دول منطقة الاورو
69	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو و بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي
78	المبحث الثالث: السياسات والإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
78	المطلب الأول: آليات وسياسات تجنب الأزمة
79	المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي
85	خلاصة الفصل
87	خاتمة
91	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
36	الدول المنضمة إلى الإتحاد و سنة الانضمام.	1
44	كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملة الأوروبية.	2
63	بعض المؤشرات الاقتصادية لاسبانيا خلال الفترة (2019-2009)	3
65	بعض مؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2019-2008)	4
66	بعض المؤشرات الاقتصادية لاطاليا خلال الفترة 2019.-2008	5
67	بعض المؤشرات الاقتصادي الايرلندي خلال الفترة 2019.-2008	6
68	بعض مؤشرات الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2019-2008	7
70	معدلات النمو للاتحاد الأوروبي خلال 2019-2008	8
72	تطور معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2019-2007	9
74	تطور معدلات التضخم	10
76	تطور عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2019-2008	11

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.	1
80	الآلية الأوروبية لاستقرار المالي	2

مقدمة

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الإقليمية، وفي هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين اتجاهات قوية نحو تشكل تجمعات اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة وقد حققت هذه التجمعات خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي والذي ظهر في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينيات والستينيات، والتي تباينت أهدافها، ولقد أفضى في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002.

وتعتبر الأزمات الاقتصادية أهم تجربة لأي تكتل اقتصادي لأنها تبرز مدى قوة التكتل وتلاحمه وكذلك الكشف عن الإختلالات الموجودة داخله، إذ لم يكد تنتهي العقد الأول من عمر الاورو حتى وجد نفسه في دوامة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، فلقد كان لآثار الأزمة المالية العالمية 2008 على الاتحاد الأوروبي واضحا وجليا على مؤشراتته الاقتصادية ، فأصبح مستقبل الاتحاد الأوروبي مرهونا بمدى قدرته على معالجة الأزمة وإيجاد الآليات المناسبة للحد من انتقالها إلى جميع الدول.

■ الإشكالية:

تدور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية على معدل النمو لدول الإتحاد الأوروبي؟

وللإحاطة بجوانب هذه الدراسة يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالأزمة المالية العالمية 2008؟ وما هي أهم مظاهرها؟
- ما هي الآليات التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008؟
- ما المقصود بالعملة الأوروبية الموحدة؟ وهل يمكن لأي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي الإنضمام لوحدة النقد الأوروبية؟
- كيف أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على إقتصاديات الإتحاد الأوروبي؟

■ الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- مست الأزمة المالية العالمية 2008 دول أمريكا بشكل كبير ودول الإتحاد الأوروبي بدرجة أقل مما شكل مرحلة ضعف لمكانة اليورو على المستوى العالمي.
- هناك جملة من الآليات والسياسات المتبعة من قبل دول الإتحاد الأوروبي من أجل إحتواء الأزمة والحد من تداعياتها لدول أخرى داخل الإتحاد الأوروبي.
- يعتبر تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية حيث مر تشكيلها بمجموعة من المحطات توجت في النهاية بميلاد العملة الأوروبية الموحدة، والتي واجهت كل التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- إنعكست آثار الأزمة المالية العالمية 2008 سلبيا على معدل النمو وعلى بعض المتغيرات الكلية الإقتصادية في دول الإتحاد الأوروبي، وهذا ما أدى إلى تدهور الوضع الإقتصادي الكلية له.
- أسباب اختيار الموضوع:
- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس " اقتصاد دولي "
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة
- ميولي الشخصي لمثل هذه المواضيع.
- أهمية الدراسة:
- تبرز أهمية الدراسة من خلال:
- حجم الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008 وانتشارها بشكل كبير في دول الإتحاد الأوروبي والأثر السلبي الذي تركته عليه .
- حداثة الموضوع وبروزه على الساحة الاقتصادية لكونه يمس أهم تكتل اقتصادي.
- أهداف الدراسة:
- معرفة أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي.
- التعرف على مختلف مراحل تكوين الإتحاد الأوروبي حتى صور العملة الأوروبية الموحدة
- التعرف على أهم السياسات والآليات التي سعت لها الدول من اجل احتواء هذه الأزمة.

■ منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم استخدام المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخي لمسارات الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية، والمنهج الوصفي التحليلي لشرح وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال البيانات التحليلية والإحصائيات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

■ صعوبات الدراسة:

واجهتنا في إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والعراقيل خاصة فيما يتعلق بالجانب التحليلي الذي تخص الإحصائيات، حيث كان هناك نقص في المواضيع التي تناولت تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية وكذلك تضارب في الإحصائيات الموجودة.

■ الدراسات السابقة:

من بين الأبحاث والدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:
- دراسة سامية مقعاش، جاءت بعنوان : العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري "مذكرة ماجستير جامعة باتنة ، الجزائر، 2007، تطرقت إلى دراسة مفصلة للعملة الأوروبية وواقع الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى إبراز أثار اليورو على ميزان مدفوعات الجزائر.

-نادية العقون، العملة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر 2013 ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تصاعد ظاهرة العولمة المالية وتكرار الأزمات المالية وحصر مجموعة من الآليات والإجراءات والبدائل الوقائية والعلاجية من الأزمات المالية ، وتوصلت ان العلاج الأزمات مرهون بتدخل الدولة من خلال تنظيم عمل الاقتصاد على النحو الذي يسمح له بتجاوز الأزمات، كما أشارت الباحثة إلى صعوبة التنبؤ بالأزمات وأنها غالبا ما تدخل لها صدمات مفاجئة.

■ تقسيمات الدراسة:

ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول والثاني يخصان الجانب النظري أما الفصل الثالث الجانب التطبيقي كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاءت تحت عنوان "الأزمات المالية العلمية لسنة 2008" حيث قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان التأسيس النظري للأزمات المالية والذي تناول مفهوم الأزمات، أنواع وأسباب الأزمات المالية وأيضا أهم الأزمات المالية، أما المبحث الثاني فكان بعنوان كرونولوجيا أزمة 2008 وأسبابها وتم التطرق من خلاله إلى كرونولوجيا أزمة 2008 وأيضا أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 أما بالنسبة للمبحث الثالث فكان بعنوان انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي والأمريكي وأخيرا انعكاساتها على الاقتصاد العربي.

- **الفصل الثاني:** ورد بعنوان "الاطار النظري للاتحاد الأوروبي" وقسم إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي والذي يتناول نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، كذلك مؤسسات واليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وأخيرا أهدافا وإنجازات الاتحاد الأوروبي، أما السبب للمبحث الثاني والذي جاء بعنوان "الوحدة النقدية الأوروبية" وتم التطرق من خلاله إلى نشأة ومراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية ومعايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية بالإضافة إلى دوافع قيام الوحدة النقدية الأوروبية.

- **الفصل الثالث:** ورد بعنوان "تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاتحاد الأوروبي وسبل مواجهتها" وقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان "أساسيات حول النمو الاقتصادي" وتم التطرق من خلاله إلى مفهوم النمو الاقتصادي وكذلك محددات ومقاييس النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني: ورد بعنوان "تداعيات الأزمة المالية 2008 على الاتحاد الأوروبي" حيث تم من خلاله تبيان تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على دول منطقة الاورو وأيضا تداعيات الأزمة المالية العالمية على معدل النمو وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول الاتحاد الأوروبي والمبحث الأخير جاء بعنوان: "السياسات والإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008" من خلاله تم التطرق إلى آليات تجنب الأزمة وكذلك الإجراءات المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول:
الأزمة المالية العالمية
لسنة 2008

تمهيد:

يعاني الاقتصاد العالمي من عدة اضطرابات تكون مختلفة المصادر والأسباب تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية والتي تليها انهيارات في عدة مؤسسات مالية، ويمتد آثار هذه الاضطرابات إلى أن تصبح أزمة بآتم معنى الكلمة ، ومثال ذلك أزمة الكساد الكبير 1929 الأزمة الآسيوية وأزمة الديون العالمية ... كل هذه الأزمات وغيرها أقل خطورة من الأزمة المالية العالمية الحالية التي تعتبر أشدهم قوة وأكثرهم تعقيدا.

لهذا نسعى في هذا الفصل التطرق إلى الأزمة المالية بصفة عامة كذلك ذكر أهم الأسباب الرئيسية لظهورها ، ومن ثم سوف نقف على جذورها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للأزمات المالية:

تعد الأزمات المالية من المخاطر التي تهدد اقتصاديات الدول وهي أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الجانب النظري للأزمات المالية مع ذكر أهم الأزمات المالية .

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية:

أولاً: تعريف الأزمة.

لقد تعددت التعاريف المختلفة التي ورد فيها مفهوم الأزمة بتعدد آراء الباحثين والمدارس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية ومن بين هذه التعريفات نذكر:

ـ تعني الأزمة في معاجم اللغة العربية هي القحط والشدة ، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، ولم تكن كلمة الأزمة شائعة الاستعمال في الأدبيات العربية القديمة، وقد التف الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الانجليزية " CRISIS " ¹ .

ـ عرفها " والتر ريموند" أنها حدوث خلل جسمي في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة وعجزها عن حل نزاع قائم بينهما² .

ـ كما تعرف بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم³ .

ثانياً: تعريف الأزمة المالية:

عرفت الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار أسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف وتعتبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي⁴ .

وتعرف أيضاً بأنها اضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد أثارها إلى القطاعات الأخرى، وكذلك هي خلل نتيجة الأوضاع غير مستقرة ، يترتب

¹ _ يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل، الطبعة الاولى، الأردن، 2015، ص 37.

² _ مالك محسن العيسوي، الحروب بالوكالة (إدارة الأزمة المالية في الإستراتيجية الأمريكية)، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 2014، ص 20.

³ - عبد السلام أبو قحق، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003، ص 346.

⁴ _ عرفان تقي حسني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 200.

عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبا ما تكون بفعل الإنسان¹.

وفي تعريف آخر للأزمة المالية العالمية، هي نظام مالي تعاني مؤسساته من فقدان قيمة أصولها أو انخفاض أسعارها، وتكون الأزمة المالية إما أزمة في الأسواق المالية (البورصة) أو أزمة بنوك².

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية على أنها:

_ انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية " الأسهم والسندات" تنجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار ليؤدي إلى فوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: خصائص الأزمة المالية:

كل أزمة من الأزمات التي مرت إلا ولها مظاهر ، وبالرغم من التفاوت الملحوظ بينها فهي تجتمع في نفس الخصائص من بينها ما يلي³ :

1- **المفاجئة:** إن عنصر المفاجئة يعد من أهم الخصائص المشتركة بين جميع أنواع الأزمات ولكن تختلف في الأزمة المالية كونها لها جذور وبدايات قد تكون لأكثر من ثماني سنوات ولكن زمن وقوع الأزمة يمكن التنبؤ به تحديدا.

2- **الوقت:** إن عنصر الوقت في الأزمات المالية مهم جدا وذلك لأن حجم الخسائر يكون كبير في القطاع المالي والمصرفي والتي قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات خلال اليوم الواحد أو حتى الخسائر الكبيرة التي تحدث خلال الساعات في اليوم الواحد.

3- **التهديد :** تتميز الأزمات المالية بكونها تشكل خطرا وتهديدا صريحا وكبيرا على مجمل اقتصاديات الدول وذلك لكونها تصيب أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكا مع القطاعات وهو القطاع المالي والمصرفي (مؤسسات المالية والمصرفية) وبالتالي فإن الخطر والتهديد التي تشكله الأزمات المالية في الغالب يعكس على مجمل القطاعات الاقتصادية في البلد .

¹ _ عبد الله خباية، الاقتصاد المصرفي(النقود-البنوك التجارية - البنوك الإسلامية-السياسة النقدية- الأسواق المالية-الأزمة المالية) دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2009، ص 343.

² _ ليعل فطيمة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، بكرة 2017، ص 8.

³ _ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص ص 20، 21.

4- دورة حياة الأزمة: لكل أزمة دورة حياة لكن ما يميز دورة حياة الأزمة المالية أنها تكون طويلة نوعا ما مقارنة بباقي الأزمات.

5- تهديد المصالح الأساسية للدولة: حتى تصنف حالة بالأزمة المالية يجب أن تتصل هذه الحالة بمصالح أساسية وحيوية للدولة، خاصة المصالح الاقتصادية والمالية التي تحتل المركز الأول في اهتمامات متخذي القرار في الدولة.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية:

تتنوع الأزمات المالية وتختلف حسب طبيعة القطاع الذي حدثت فيه من أهمها ما يلي¹:

1- أزمة العملة وسعر الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة وبشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيلة للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات أو أزمة النقد الأجنبي، وتحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة ، وبالرغم من أن تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا اختياريا من السلطة النقدية ، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية.

وما تجدر الإشارة إليه أن بعض هذه الأزمات يكون لها أثر محدود وعلى القطاع غير المالي أو الاقتصاد الحقيقي ، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد يصل إلى درجة الكساد.

2_ الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يوجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن الوظيفة الأساسية للمصرف هي أن يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة معينة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن نستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف.

¹ _ مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012، ص 123.

وإذا ما حدثت مشكلة في هذا النوع وامتدت إلى المصاريف الأخرى داخل الدولة فتحدثت في تلك الحالة أزمة مصرفية " (Banking Crisis) ، وعندما يحدث العكس ، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وتتنقص تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يعرف بأزمة الائتمان (Cridit crisis) .

وقد حدث في التاريخ للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك (Overend and Curency) ، وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار " بنك الولايات المتحدة" (Bank of United State) في عام 1931¹.

3_ أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات"

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة "Bubble" حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعر وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى².

4_ أزمة الديون:

يحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصنيف القروض القائمة ، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام) وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته ، على تراجع حاد في تدفقات رأس مال الخاص ، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي ، ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية ، أين كان حجم القروض الموجهة إلى البلدان النامية ينمو بمعدل 27 % خلال الفترة (1982/1973) ، وهو ما أرق كاهل الاقتصاديات النامية التي تحولت اعتبارا

¹ _ لنبييل جعفر ، عدنان فرحات الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى ، الإمارات العربية المتحدة 2014، ص 24.

² _ حمد فواز الدليمي : أحمد يوف بوبدين، إدارة الأزمات الدولية والمالية والاقتصادية ، دار جيليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الأردن، 2011، ص ص 14، 15.

من سنة 1982، وهي سنة انفجار أزمة المديونية إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي ، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم القروض الجديدة¹.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية:

هناك عدة أسباب لحدوث الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي²:

1_ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات التي تحدث في شروط التبادل التجاري فعند انخفاض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاض في شروط التبادل بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وبشكل انخفاض شروط التجارة سببا رئيسيا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والإكوادور ، حيث كان الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في ظل صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أهم المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية ، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك تؤثر في نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها ويقدر إن ما بين (50-67 %) من تدفقات رؤوس الأموال في أسعار الفائدة عالميا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي ، والتي كانت سبب مباشرا أو غير مباشرا لحدوث العديد من الأزمات المالية، وأكدت دراسات مختلفة هذه الحقيقة ، وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية كأحد اثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع مستويات أسعار الفائدة المحلية.

¹ _ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية،_الوقاية والعلاج- دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2003، ص 9 .

² _ نسيمه حاج موسى ، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007، 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية البنوك، جامعة محمد بوقرة _ بومرداس، 2009، ص 22.

أما من الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعد عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الإسمان وتوفير السيولة، وقد وصف الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار بأنه سبب مباشر لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان لها دور مهم في التهيئة لحدوث الأزمات المالية .

2_ اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الإئتمان لنفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا، إذ شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسعا كبيرا تواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد ، وقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية التنظيمية .

فضلا عن ذلك فقد أدى التوسع في منح الإئتمان في حدوث ظاهرة تركز الإئتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية والعقارية ، كما في حالة الأزمات المالية في كوريا الجنوبية ، أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي والصناعي أو التجاري ، كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاندا ، ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية ، حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية في فلندا والترويج والسويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية¹.

3_ السياسات الخاطئة في التعامل مع سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة لصددمات الخارجية ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الميلاد الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها في النقد الأجنبي وحدث أزمة العملة مثل ما حدث في المكسيك والتي نتج عنها ظهور العجز في ميزان المدفوعات وما ترتب عليه من نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي .

¹ _ نيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم ، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى ، الامارات العربية المتحدة ، 2014، ص 33.

وفي الناحية الأخرى فإنه في حالة تبني سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمن المعرفي¹.

4_ تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات المالية لا يتأثرون مالياً من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلاً إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخاسر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصاً عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته كما حدث مثلاً في كوريا والأرجنتين وسنغافورة وهونغ كونغ².

المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية :

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ويعود هذا التزايد إلى تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وكذا اندماج الأسواق في حقوق التجارة ومن أهم هذه الأزمات نذكر:

1_ أزمة الكساد الكبير 1929:

تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً إذا هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت إن امتدت آثاره بشراصة على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات في الاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي³.

ولو تعرضنا لأسباب الأزمة سنجد أنها تتمثل أساساً في انهيار رول ستريت (شارع المال والبورصة) في 24/10/1929 وهو ما يسمى بيوم الخميس الأسود نتيجة لما حدث فيه من إقبال هائل على بيع الأسهم وبالتالي أصبح هناك حوالي 3 مليون سهم على قائمة البيع لا قيمة لها وهذا لسبب ارتفاع أسعار الأسهم بشكل خيالي قبل الركود الاقتصادي بشكل لا يعكس قيم الشركات الفعلية لا يحدث توازن بين العرض والطلب، وفي هذا اليوم زاد العرض على الطلب بشكل كبير مما سبب بدوره في تدهور الشديد لأسعار الأسهم مما تسبب في

¹ _ محمد الجندي، الأزمات المالية (تعريفها_أسباب حدوثها) ، مقال متوفر على الرابط :

Consulté le 12/02/2020.10:25/26<http://www.malgeendy.word press.com/2011>

² _ عبد الله إبراهيم القويز ، الأزمة المالية في دول شرق وجنوب شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، ديسمبر 1998، ص 2.

³ _ حمد فواز الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

عجز المستثمرين عن سداد ديونهم المستحقة للبنوك ، فأدى ذلك إلى إفلاس كثير من البنوك التي عجزت عن الاسترداد ، فقد تمخضت تلك الأزمة من إعلان عشرات البنوك لإفلاسها، وإغلاق المصالح لأبوابها وزيادة البطالة بكل أنواعها.

وقد امتد هذا التأثير من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ليصيب النظام الاقتصادي العالمي كله، وعاد الاقتصاد إلى ما كان عليه مسبقا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان السبب الرئيسي هو ضخامة الإنفاق العسكري.

وكان من التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية كحل للأزمة أن قامت بتنظيم الأسواق المالية والنظام المصرفي من خلال إنشاء لجنة مراقبة عمليات البورصة وأيضاً المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع¹.

2_ أزمة الديون العالمية :

بدأت أزمة على المستوى العالمي في الخمسينات ، واتضحت بشكل بارز للوجود في بداية الثمانينات وفي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وإلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في الإقراض لحكومات الدول النامية ، لكن كثير من تلك الحكومات تفسر عليها بتسديد فوائد وأقساط تلك الديون ، ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعنها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، حيث شكل إعلان بعض هذه الدول مثل المكسيك سنة 1982 عن وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا خطيرا الانهيار لنظام المصرفي العالمي واهم النتائج المترتبة عن هذه الأزمة.

_ خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي تحت ما يعرف ببرامج التعديل والإصلاح الهيكلي والتي كانت لها آثار وخيمة خاصة على الجانب الاجتماعي لهذه الدول².

2- أزمة فقاعات شركة الأنترنت:

لقد عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات الدولية المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة يعرف بمؤشر ناسداك NASDAQ حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام " 2000" وقد ترتب عن أزمة فقاعات شركة الأنترنت النتائج التالية:

¹ - زينب صالح، الأسواق الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية ، دار الكتب للنشر والتوزيع مصر، ص ص 203،202.

² - ليعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- ✓ انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة ملحوظة .
- ✓ قيام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 25.6% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثير تلك الشركات بشدة.
- ✓ استمرار الانخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنا بحوالي 78% في سنة 2002¹.

3- الأزمة الآسيوية 1997:

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات عالية ومتسارعة في مجال التنمية الاقتصادية خلال النصف الأول من التسعينات، حيث حققت معدلات نمو عالية فاقت 8% سنويا خلال الفترة (1990-1996) ونتج عن ذلك انخفاض معدلات التضخم حيث وصلت إلى حدود 5% سنة 1997 بينما كانت في حدود 12% في سنة 1995، ولكن في بداية النصف الثاني من عقد التسعينات تعرضت هذه الاقتصاديات إلى مجموعة من الاختلالات كانت تختفي وراء معدلات النمو العالية التي كانت تحققها دول هذه المنطقة (تايلندا، اندونيسيا كوريا الجنوبية ، الفلبين) وأهم هذه الاختلالات هي:

- ✓ تراكم عجز ميزان المدفوعات الخارجي لهذه الدول.
- ✓ عدم التناسب بين النمو المالي الكبير والسريع الذي نتج أساسا من التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الاقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع والخدمات .

إن هذه الاختلالات مهدت لوقوع الأزمة المالية في هذه المنطقة والتي كانت بدايتها انهيار عملة تايلندا، عقب فشل القرار الصادر من قبل الحكومة التايلاندية بتقديم العملة بسبب موجة المضاربة القوية التي تعرضت لها هذه العملة .

وكانت النتائج المترتبة على هذه الأزمة ما يلي²:

- ✓ امتداد آثار هذه الأزمة على باقي الدول الآسيوية مثل أندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية
- ✓ تزايد حجم الدين الخارجي لدول هذه المنطقة بسبب عجزها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الدولية.
- ✓ انخفاض معدلات النمو من 8% إلى ما يقل عن 2% سنويا ، وارتفاع التضخم والبطالة .

¹ - ميمونة داودي ، ظهور الأزمات المالية -دراسة أزمة الكساد الكبير (1929/1933) والأزمة المالية (2007/2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، وهران، 2014، ص 118.

² - ساعد مرابط ، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات- مداخلة مقدمة من المتلقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة ، سطيف ، الجزائر يومي 20/21/10/2009

✓ إصابة النظام المالي والنقدي بانكماش نتيجة تحويل ونقل المستثمرين الأجانب لعدد هائل من رؤوس أموالهم خارج هذه البلدان.

✓ القيام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني : كرونولوجيا أزمة 2008 وأسبابها.

المطلب الأول: كرونولوجية أزمة 2008:

تعد الأزمة المالية العالمية أكبر تحدي يواجهه العالم في جميع النواحي بداية من سوق الرهن العقاري مرورا في الأسواق المالية والبنوك، ثم القطاعات الصناعية والإنتاجية.

أولا- جذور الأزمة المالية العالمية 2008:

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الإئتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم (ساب برايم) والتي تمنح للراغبين في السكن من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة ، ولم يكن هناك ما هو سهل من الحصول على قرض سكني فإذا كانت الجدارة الإئتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس فلا يهتم فإذا كان دخله متدنيا إلى حد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص " يصرح فيه عن دخله" ولا يكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل¹.

فإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن الدخل المصرح كل ما عليه هو زيادة موقع شركة معينة على الانترنت ومقابل رسوم مقدارها 55 دولار فإن المأمورون العاملون في هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) كان يساعدون في الحصول على قرض بتوظيفه على أنه (مقابل مستقل) ويعطون إشارات بالرواتب لتكون دليلا على الدخل، وإذا دفعت رسميا إضافيا مقداره 25 دولار فإنهم يضيفون مأموري الهاتف الذين يردون على المكالمات ويجيبون أجوبة تعطي صورة براقية إذا احتاج البنك إلى الاستفسار عن وضع القرض.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى ، 2014، ص ص 218، 217.

وأسفر التقييم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة على أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حدا جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالاستفسارات إن فعلت ذلك أصلا .

ويلاحظ أن (الساب برايم) مساهمة في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع لمصرفي وعلى وجه التحديد " يوبي أس، وات شبي سي و باركليز" الانهيار في أسعار الأسهم حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة ، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين من البورصة لا يعرفون أي البنوك معرفة لمشكلات الإئتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة فبدأ البيع بشكل هستيري¹ .

ثانيا- مظاهر الأزمة المالية العالمية:

تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالاقتصاد الأمريكي والعالمى ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية²:

- ✓ إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، وقد بلغت عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها بنك " إندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول وودائع بقيمة 19 مليار دولار.
- ✓ تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية (8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.
- ✓ ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 ترليون دولار بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 ترليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 ترليون دولار ما يعادل في أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%.
- ✓ تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009، وفي الولايات المتحدة إلى 0.9% مقابل 0.5% لليابان و0.5% لأوروبا .
- ✓ تراجع أسعار النفط لدول منطقة الدول المصدرة للبترول " أوبيك" إلى دون 55 دولار للبرميل.
- ✓ إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي
- ✓ التعثر والتوقف وإفلاس العديد من البنوك .

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 217، 218.

² - فرويد كورتل، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعية، العدد 20، ص 14.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008:

إن الأزمة الأمريكية هي أزمة مالية بالدرجة الأولى وكان السبب الرئيسي الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهدته سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عجز كثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي هو محل تلك الديون ، وفيما يلي محاولة لتحليل أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية.

أولاً/ الأسباب المباشرة:

هناك عدة عوامل رئيسية تسببت بصورة مباشرة في حدوث الأزمة المالية العالمية نذكر منها ما يلي:

1- الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي:

هناك فرق كبير بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين الاقتصاد المالي فأما الاقتصاد العيني وهو ما يتعلق بالأصول العينية فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة (السلع الاستهلاكية) أو بطريقة غير مباشرة (السلع الاستثمارية) .

وظهرت الحاجة إلى أدوات أو وسائل لتسهيل التعامل في الثروة العينية لعل أول صدور هذه الأدوات المالية ظهور فكرة " الحقوق " على الثروة العينية.

الانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان جعل هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات .

وقد أصبح هناك انفصال متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الناتج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار، وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي لرأسمالية المعاصرة، وكل هذا زاد من حدة وعمق الأزمة المالية العالمية بشكل متسارع.

والحق أن مقدمات الأزمة الراهنة تظهر بجلاء أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي وصار له وجود مستقل نسبياً، بمعنى أن المال راح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد ، وإنما يخدم أعراض المضاربين المقامرین المتعطشين للأرباح الضخمة دون جهد، بل دون التنازع عن الكثير من أرصدهم النقدية، وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي ومما زاد من خطورة الوضع أن الوسطاء الماليين لم يقتنعوا بالاتجار لحساب عملائهم، وراحوا يتاجرون لحسابهم الخاص أيضاً وهو ما وفر تغذية إضافية

لتضخم في القطاع المالي، وبذلك يكون الرأسمالية قد أضافت إلى تناقضاتها المعروفة تناقضا جديدا أو هو التناقض بين عالم المال وعالم النتائج، وهذا التناقض من أبرز أسباب الأزمة الراهنة¹.

2- العجز المستمر في الموازنة العامة وفي المديونية :

شكل مقدار العجز المالي الأمريكي في ميزانية 2008 لمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس المالية، ويغلب الطابع العسكري على النفقات العامة ، حيث لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية².

ب- عجز الميزان التجاري : منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنويا وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار ، ويعود السبب الرئيسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

ج- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة ويعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ، وثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية .

3- التوجه نحو الليبرالية الجديدة :

الليبرالية الاقتصادية العالمية جدا التي تتبناها وتفتخر بها الولايات الليبرالية ساهمت بصورة كبيرة في إيجاد هذه الأزمة ، حيث أدت إلى ضعف الرقابة العامة على مبادرات القطاع الخاص وضعف الشفافية لدى القطاع الخاص من خلال تضخم وهمي لإيرادات الشركات وارتفاع ما يدفع من مرتبات ومزايا إضافية للمدراء التنفيذيين حتى وصلت المدفوعات الشهرية في الشركات الكبرى عدة ملايين من الدولارات شهريا³.

¹ - حسين بورغدة ، الأزمة المالية العالمية ،-الأسباب، الأثار والحلول المقترحة لمعالجتها - مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والعولمة العالمية ، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 21-20-10-2009 ، ص ص 10، 11.

² - محمد الهاشمي حجاج ، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية - دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007/2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012، ص 108 .

³ - محمد أحمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العالمية ، أسبابها جنورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان يومي 13 و14 /2009، ص 6.

ثانياً_ الأسباب غير المباشرة:

إذا كانت العوامل السابقة من أهم الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية، فإن هناك أسباب غير مباشرة ساهمت أيضاً إما في نشأة هذه الأزمة أو في تفاقمها، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1_ استخدام المشتقات المالية:

المشتقات المالية هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولاً والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانياً، وهي تشمل المستقبلات والخيارات والعقود الأجلة والمبادلات .

وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 مليار دولار في نهاية شهر ماي /2009 وهي موزعة كالآتي : (2470 مليار دولار عقود مشتقات العملات ، (15478 مليار دولار عقود مشتقات سعر الفائدة)،(689 مليار دولار عقود مشتقات السلع) ، (5855 مليار دولار عقود مشتقات أخرى) ، أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدره بنك الدولي بمبلغ 600 بليون أي أكثر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي¹.

2_ ارتفاع معدلات الفائدة:

إن الاحتمال الكبير لوقوع اقتصادي عام 2001 (بعد عشرة سنوات من التوسع والانتعاش الاقتصادي) بسبب تراجع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والذي عرف فقاعة الأسعار الناجمة عن الانخفاض الكبير في الطلب والذي أدى إلى انهيار أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والانترنت بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ما خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001 من آثار سلبية على النمو الاقتصادي الأمريكي والتي تمثلت في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% عام 2000 إلى 0.8% عام 2001 كما انخفضت معدلات التضخم من 3.4% عام 2000 إلى 2.8% عام 2001، ولتصدي لكل هذه الاحتمالات التي قد تسبب في تدهور الاقتصاد الأمريكي قرر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تخفيض مؤشر أسعار الفائدة على عملية إقراض البنوك فيما بينها أكثر من 10 مرات في سنة 2001 من 6% إلى 1.75% حيث تعتبر هذه النسبة أدنى نسبة والتي لم تشهدها الولايات المتحدة منذ سنة 1961 وقد انخفض أيضاً سعر الفائدة الفعلي لأفضل العملاء من 9% في شهر جانفي 2001 إلى 4.75% في ديسمبر 2001، وبتخاذ قرار من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بزيادة معدلات الفائدة، أصبح المقترضين للقروض السكنية عاجزين عن تسديد

¹ _ سامي محمد مقداد ، الأسباب الحقيقية لازمة المالية لاقتصادية العالمية المعاصرة وأهم الإجراءات العالمية في مواجهتها ، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي "الاقتصاد الإسلامي والبدائل المتاحة"، الجامعة الإسلامية ، غزة، 15/04/2012، ص 7.

مستحقاتهم التي عليهم الشهرية، وبذلك عمدوا إلى التخلي عن منازلهم للمؤسسات المالية التي تولت إقراضهم وبزيادة العرض انخفضت أسعار العقارات بصورة كبيرة، مما تسبب في تفجير الأزمة المالية حيث هذه القروض والعقارات تم تحويلها إلى أوراق مالية يتم تداولها في البورصات العالمية وبذلك امتدت الأزمة إلى جميع أسواق العالم¹.

3_ تصنيف وكالات الائتمان لسندات العقارية تصنيف مرتفع الأمان:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك كبيرة وقوية، مثل موغان شانلي وليمان برادرز، فقامت منح سندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا نظرا آنا (444) وبذلك تحملت جزء من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك².

4_ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية :

ويقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم والمؤكد أن هذه المؤسسات تمارس دورا هاما وخطيرا في اقتصاد أي دولة حيث تتلقى الأموال ويقيدها، وعلى الرغم من ذلك فإن المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة الأمريكية أو بعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية وخير دليل على ذلك لأزمة حالية بدأت من القطاع المالي .

ولقد ضلت هذه الأسواق والأدوات المالية منفصلة نسبيا لعقود طويلة، بمعنى أن انهيار سوق التأمين مثلا كان في المقام الأول على شركات التأمين والأنشطة المتصلة به، ولكن انهيار الحدود والحوافز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية أي أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (البنوك، شركات التأمين، شركات تمويل عقاري، سوق المال، شركات التوريق) للأزمة فإن هذه الأزمة تنتقل إلى بقية أنشطة القطاع المالي، ويزداد الأمر سوء بسبب تعدد الجهات الرقابية وعدم التنسيق بينها³.

¹ _ ليلي عشوب ، الأزمة المالية العالمية وامكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي ، القطب المكون قسنطينة ، الجزائر ، 2011، ص 15.

² _ علي فلاح المناصير ، مرجع سبق ذكره ص ص 14،15.

³ _ محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي ، مكتب القانون والاقتصاد ، الطبعة الاولى ، الرياض، ص ص 13، 14.

5_ الإفراط في تطبيق نظام البطاقات الائتمانية:

يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد السحب على المكشوف والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة فهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكان سببا في الأزمة في بعض البنوك الربوية¹.

6_ انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي:

مثل الاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه المؤلفات تؤدي إلى الظلم أي ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين ، وتذم المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم وتذمر المدنيون وحدثت ثورات اجتماعية².

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول:

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي :

لقد تحولت هذه الأزمة والتي بدأت بسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية ومالية وما دلّ على ذلك من كلام (روبرتاب زوليك) والذي أكد فيه على ما يلي:

✓ إن الاقتصاد الأمريكي سينكمش هذا العام (2009) بأكثر مما تم تقديره في السابق ، ويستمر تعرض البلدان الفقيرة لموجات شديدة متلاحقة من الضغوط الاقتصادية وإن قدرة البلدان المنخفضة الدخل على الإقراض محدودة تطراً لضالة احتياطياتها، ومن الممكن أن تواجه ميزانيتها الوطنية المستنزقة صعوبات خاصة في الحصول على موارد تمويلية كافية في السنوات القليلة القادمة³.

✓ إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009، غلق ما يقارب 110 بنك بأصول تقدر بحوالي 850 مليار دولار، كما أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار مما

¹ - حسن بورغدة ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² _ فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2017، ص 26.

³ _ عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها ، كلية أريدا الجامعية للقاء التطبيقية ، الأردن ص 16.

دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالمية وانخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى 0.3% للسداسي الأول من سنة 2009¹.

✓ لقد انخفض حجم الاستهلاك الأمريكي الذي يعتبر محرك النمو العالمي، وعمل ارتفاع أسعار النفط على التقليل من الإنفاق على السلع غير النفطية لقد قدر بنك انجلترا حجم الخسائر التي تحملتها الاقتصادية الدولية بسبب الأزمة حوالي 10 تريليونات دولار وهو ما يعادل 1-6 الناتج العالمي السنوي نتيجة تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس جراء عدم قدرة عملائها على الوفاء بالتزاماتهم اتجاهها ، وهو ما يؤدي إلى حدوث بطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى، وعليه هناك تخوف من أن يؤدي الأزمة إلى فقدان الكثير لمناصبهم ، لقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية العالمية².

✓ تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 مليار دولار للبرميل بالنسبة للدول الأوروبية انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا ، كلما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل "سمينز" و"ميشلان" إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وتكدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة خسائر كبيرة مثل شركة "BMW" لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت ب 236 مليون دولار، أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين فبالرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة لهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون واضحا، فاليابان قد شهدت تراجعا في النمو الاقتصادي ، عدم استقرار في أسعار الأوراق المالية³.

المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي :

لقد تركت هذه الأزمة مجموعة من الآثار وانعكاسات على أكثر من مستوى يمكن إجمالها كما يلي:

1- لقد أدت هذه الأزمة إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي، فلقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.9% في الثلث الثالث من سنة 2008، ويعكس هذا الركود إلى انخفاض الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد⁴.

¹ _ ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجنور والتداعيات ، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والعمولة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21/10/2009، ص 13.

² _ عمر ياسين محمود خضيرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

³ _ ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

⁴ _ عمر ياسين محمود خضيرات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2- تقادم حجم الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية إلى 32 ترليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 ترليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية وزيادة تباطئ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.

3- زيادة حصص الأجانب في رأس مال الشركات والمصانع الأمريكية وذلك بسبب تراجع أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008 أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007، كما أدت إلى انخفاض المؤشر العام لدقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992.

كما تراجع كل من مؤشرات النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيمة لها منذ أكتوبر 2001، وانخفاض أيضا في البطالة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم ، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني ، وهو أدنى مستوى له منذ التسعينات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو¹.

4- امتناع البنوك من إعطاء قروض جديدة وفرض شروط تعجيزية لا تسمح بمنح القروض بسهولة، إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجر في الأسواق المالية وإفلاس شركات التأمين التي عجزت زبائنها عن تسديد القروض المستحقة وكذلك الأقساط.

5- انتقال العدوى إلى القطاعات الأخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح العديد من الآلاف من العمال وهذا له أثر سلبي على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية والخدماتية وتجارة السيارات وغيرها².

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي :

أثرت الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية على اقتصاديات العالم كافة ويتوقع مدى تأثير اقتصاد الدول بهذه الأزمة بدرجة التشابك من جانب وبمستوى الترابط ودرجة انفتاح وانكشاف اقتصاد الدول العربية إلا ثلاث مجموعات من حيث التأثير :

أ_ المجموعة الأولى: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي العالي وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وفي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة³.

¹ _ ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

² _ عمر ياسين محمود حضيرت، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

³ _ عمر ياسين محمود حضيرت ، مرجع سابق، ص 24.

_ إن حساسية اقتصاد هذه الدول يرجع إلى تخصص قاعدتها الإنتاجية لسيادة قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وفي تمويل الموازنة العامة، أما من حيث ارتباطها بالأسواق المالية العالمية فهو انتشار لفوائض المالية النفطية في أدوات مالية في الخارج وتقدر بنحو 2 مليار دولار وخاصة في أسواق الولايات الأمريكية ، وتمثلت الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة على مجموعة هذه الدول بتراجع أسعار البورصات إذ بلغ مقدار الانخفاض في أسعار الأسواق الأسهم فيها ، وتراجع قيمة الأصول المالية الموظفة في بورصات العالم من قبل الصناديق السيادي والبنوك والشركات والأفراد¹.

_ انخفاض في أسعار النفط الخام حوالي 150 دولار للبرميل إلى نحو 35 دولار، والذي أثر بشكل كبير ومباشر على برامج الحكومات وعلى معدل النمو الاقتصادي لدولها، ويتوقع ارتفاعه لاحقاً بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب وانخفاض سعر الصرف الدولار والذي تقدر بحوالي 40% خلال السنوات الأربعة الأخيرة والذي أثر بشكل متراكم في إيرادات قيمة صادرات النفط التي تتم بالدولار².

ب_ المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط وتشمل: الأردن، مصر المغرب، والتي كان تأثيرها عموماً أقل من المجموعة الأولى بسبب كون درجة ارتباطها بمنظومة الاقتصاد العالمي أقل، باستثناء مصر التي تأثرت بسوق الأوراق المالية فيها بدرجة قريبة من أسواق دول الخليج العربي³.

ج_ المجموعة الثالثة: وهي مجموعة الدول العربية الأقل انفتاحاً على العالم الخارجي ، وبالتالي كان تأثير اقتصادها بالأزمة محدود وتشمل " الجزائر، تونس، ليبيا"⁴.

¹ _ سعد درويش، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الطبعة الأولى ، ج4، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 70

² _ سعد درويش ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ _ المرجع السابق ، ص 38 .

⁴ _ عمر ياسين محمد حضيرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

خلاصة الفصل:

الأزمة المالية هي وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد، وللأزمة المالية أنواع مختلفة منها، أزمة العملة وسعر الصرف، الأزمات المصرفية، أزمة أسواق المال، أزمة الديون ، وتعد الأزمة المالية الراهنة من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير.

فهي لم تكن وليدة اللحظة بل مهدت لها عدة أسباب منها ما كانت مباشرة ومنها ما هي غير مباشرة أدت إلى ترسيخ وتعميق هذه الأزمة بعد وقوعها أهمها: الانفتاح بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي العجز المستمر في الموازنة العامة وفي المديونية وغيرها من الأسباب التي أدت إلى وقوع انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

وحتى الاقتصاد العربي تأثر باعتباره جزء من منظومة الاقتصاد العالمي ، كما أن درجة التأثير تختلف حسب درجة ارتباطها واندماجها بالاقتصاد العالمي .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإتحاد

الأوروبي

تمهيد:

الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية وأيضاً من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي في الوقت الحالي، إذ جاء نتيجة لعولمة الاقتصاد و التوجه نحو التحرر المالي. لذلك عمدت الدول الأوروبية إلى إنشائه، حيث مر تأسيس الإتحاد الاوروبي بمحطات التي توجت في النهاية بميلاد العملة الأوروبية الموحدة سنة 1999 حيث مرت هذه الأخيرة بمراحل مختلفة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

تعددت تجارب التكامل التي عرفها العالم بين مجموعة من الدول، ومن بين هاته التجارب نجد التجربة الأوروبية التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تدمير اقتصاد العديد من الاقتصاديات الأوروبية وهو ما دفعها إلى التفكير في خطة الإدماج الاقتصادي مستهدفة التعاون الاقتصادي من أجل تجاوز تلك الظروف.

أولاً: المبادرات السابقة لإنشاء الإتحاد الأوروبي.

1- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:

تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق خطط التعميرو لتوجيه المعونات الأمريكية تحت خطة مارشال¹ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في 1947 في جامعة هارفارد والذي اشترط على دول أوروبا أن تتفق على حجم المساعدة المطلوبة، وأن تتسق عملية إنعاشها الاقتصادي، وأن تقلص الحواجز التجارية فيما بينها. وبناء على هذه الدعوة، انعقد مؤتمر الدول الأوروبية بـ"باريس" في جويلية 1948 وفيه وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية، وصدر بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا، المعروف باسم "مشروع مارشال" **Plan Marshall** قد تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات، من 1948 إلى 1951².

وقد وضع الأمريكيون شروطهم من أجل تنفيذ مشروع مارشال على النحو التالي:³

– يجب أن تتفق البلدان الأوروبية فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة والجزء الذي سوف تحتاجه كل منها .

– يجب أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لإنعاش اقتصادياتها وأن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها بالإضافة إلى حواجز العملات النقدية.

– يجب أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها اعتباراً من عام 1952.

– يجب على الدول الأوروبية، لكي يتم تطبيق هذا البرنامج، أن تنشئ منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول.

¹ _ براهيم بوخلجة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، دراسة تكميلية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013، ص 29-30.

² _ أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط" إعلان برشلونة النموذج، مجلة دراسات دولية، العدد 2009، 3، ص 69.

³ _ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل و الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1986، ص 31.

هذه الشروط كانت تعني رسالة أمريكية للدول الأوروبية بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة باتجاه عملية التوحيد.

وإلى جانب تجربة مارشال، اتفقت ثلاث دول أوروبية هي هولندا، بلجيكا و لوكسمبورغ إلى إنشاء إتحاد جمركي في سبتمبر 1944، وأطلق عليها إتحاد بينيلوكس* وفي عام 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سالك نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي كان يترأسها وقدمت تقريرها عام 1988 لمجموعة من ست دول وهي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، أو لوكسمبورغ للنظر في تدعيم التكامل الاقتصادي الأوروبي.

2- المجموعة الأوروبية للحديد و الصلب "CECA":

بدأت الفكرة الأساسية لإنشاء الجماعة الأوروبية للحديد والصلب من اقتراح وزير الخارجية الفرنسي "روبر شومان" في 9 ماي 1950 لتوحيد إنتاج الفحم والصلب في كل من فرنسا وألمانيا (خطة شومان).¹ وهكذا بدأت المفاوضات الهادفة لإنشاء هاته المجموعة في 20 جوان 1950، وانتهت بتوقيع المجموعة الأوروبية للحديد والصلب "CECA" في باريس 19 أبريل 1951² التي دخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952 من قبل دول بينيلوكس الثلاث إضافة إلى فرنسا، ألمانيا و إيطاليا و تخلت الدول عن صلاحياتها فيما تتعلق بالنشاطات الاقتصادية، المتعلقة بصناعة الفحم والصلب لسلطة مركزية في الإتحاد.³

حققت مجموعة الفحم والصلب نجاحا كبيرا حيث زادت عمليات التبادل بنسبة كبيرة، كما تم أيضا إزالة الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب فيما بين الدول الستة الموقعة على المعاهدة.

3- السوق الأوروبية المشتركة:

يعتبر إنشاء السوق الأوروبية المشتركة خطة مهمة في تاريخ الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الحافل بالأحداث والإنجازات والعقبات⁴ حيث قامت الدول الست بتطوير التعاون بينها إلى أبعد الحدود وذلك بتوقيع معاهدين في روما يوم 25 مارس 1957 وكانت المعاهدة الأولى متعلقة بالجماعة الاقتصادية الأوروبية

¹ _ صلاح الدين حسن السبسي، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع و الطموح)، مكتبة الأسرة- القاهرة، 2003، ص 122.

² _ كلمة بينيلوكس BENELUX مركب من الأحرف الأوائل لأسماء ثلاث دول: حرفي BE يشيران إلى Belgium أي بلجيكا، حرفي NE يشيران إلى NHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاثة LUX تشير إلى لوكسمبورغ.

³ _ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة- 2003، ص 122.

⁴ _ جون هيدسون، مارك هيرنز، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله المنصور، محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ- المملكة العربية السعودية، 1987، ص 153.

⁴ _ سامية معقاش، العملة الأوروبية الموحدة، اليورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007، ص 2 .

والثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية¹، وفي 27 مارس تم توقيع اتفاقية دمج المنظمات الثلاث (الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة النووية) في منطقة واحدة وهي الجماعة الأوروبية و التي أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة" وضعت حيز التنفيذ في عام 1969².

ومن بين الأهداف التي كانت تسعى معاهدة روما إلى تحقيقها هي:³

– إنشاء سوق أوروبية مشتركة

– تقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء

– تشجيع التنمية للنشاطات الاقتصادية من خلال السوق

– زيادة الاستقرار ورفع مستوى المعيشة

– تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء.

وللوصول إلى الأهداف نصت المعاهدة على أن تعدل الدول الأعضاء على الالتزام بما يلي⁴:

– إلغاء الرسوم الجمركية و نظام التخصيص بين الدول الأعضاء.

– إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

– توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة والزراعة و النقل.

– تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء.

– إقامة بنك استثماري أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

وبعد مفاوضات طويلة، انضمت كل من إيرلندا، الدانيمارك و بريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية

فيما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي. وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد

الثمانينات⁵، وفي عام 1981 انضمت اليونان وتعد هاته الخطوة هامة لأنها فتحت السوق نحو الجنوب والشرق

ولم تبق قاصرة على الشمال و الغرب، وفي أول عام 1986 انضمت كل من اسبانيا، البرتغال⁶، ثم جاءت

¹ خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد لخضر - بسكرة، 2013، ص 16.

² صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ علي عبد الفتاح ابو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع - عمان، 2007، ص 406 .

⁵ بكري كامل، الإقتصاد الدولي، التجارة و التمويل، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2004، ص 216.

⁶ لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة و السوق العرقية المشتركة، تشابه المقدمات و اختلاف النتائج، بحث علمي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين، 2004، ص 19 .

مرحلة أخرى من مراحل التوسع في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا والسويد¹. وقد أصبحت هذه الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة بلا أية حدود جمركية بين بعضها، وأصبح هناك حرية شبه كاملة لانتقال الأشخاص والبضائع والخدمات بين الدول الأعضاء، ولم يكثف البعض بتوحيد السوق الأوروبية وإنما دعى إلى التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء لتأتي بعد ذلك أهم معاهدة في تاريخ أوروبا والتي أطلقت الإتحاد الأوروبي، الذي يضم في ذلك الوقت إثني عشر دولة².

وشهد عام 2004 توسع آخر للمجموعة وذلك بانضمام عشر دول من دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وهي (استونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، المجر). ثم بلغاريا و رومانيا سنة 2007، إما آخر دولة منظمة للإتحاد الأوروبي كانت كرواتيا وذلك سنة 2013 ليصبح عدد أعضائها 28 عضوا وأصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء أكبر قوة اقتصادية وأكبر تكتل اقتصادي على مستوى العالم³.

وقد خرجت بريطانيا رسميا من الإتحاد الأوروبي بتاريخ 31 جانفي 2020 ليصبح عدد أعضائه 27 دولة.

ثانيا: تشكيل الإتحاد الأوروبي⁴.

يمثل قيام الإتحاد الأوروبي ثمرة جهود مكثفة قطعت أشواط طويلة للوصول إلى صورة هذا الاتجاه حيث تقرر في 07 فيفري 1992 و انطلاقا من معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 الاتجاه نحو قيام الإتحاد الأوروبي.

1- التحرك نحو السوق الموحدة:

من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي أجريت تعديلات على معاهدة روما في عام 1986 ، والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي، حيث تضمنت الوثيقة المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة، إذ حددت الفترة لذلك من سبتمبر 1985 حتى نهاية عام 1992، وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 حتى 1992، يتم خلالها استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية

¹ بكرى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² لبنة جديد، مرجع سابق، ص 20 .

³ <https://www.aljazeera.net/newsinter>, 2/07/2009, consulté le 9/03/2020, 17:02.

⁴ مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014، ص 210-212.

والمالية وكانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سببني عليها الإتحاد الأوروبي فيما بعد. وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة. وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الإتحاد الأوروبي أو معاهدة ماستريخت.

2- معاهدة ماستريخت وتكوين الإتحاد الأوروبي والإتحاد النقدي:

تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 09 ديسمبر 1991 في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدتها الإتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي خلال مسيرته، لأن هاته الإتفاقية هي التي حددت مسيرة الإتحاد منذ عام 1992¹. واستهدفت معاهدة ماستريخت مايلي²:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل الأول من جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام داخلي مشترك في إطار إتحاد أوروبا الغربية.
- تظم المعاهدة في طياتها آمالا عديدة تستهدف تحقيق ما يلي:
- إنهاء تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوروبا الجديدة.
- تعميق التكامل بين الأفراد وتقرير الديمقراطية.
- الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق إطار تنظيمي موحد.
- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.
- المواطنة المشتركة.
- تنفيذ سياسة خارجية مشتركة وخلق إتحاد وثيق بين الأوروبيين .

3- توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي:

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأوروبية 1957 بناء تكاملها الاقتصادي بسبب دول وهي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البنيلوكس الثلاث، وبعد هذا المسار الطويل نحو التكامل الاقتصادي والتوسع، أصبح الإتحاد الأوروبي في أول جانفي 2007 يضم عضوية 27 دولة أوروبية و كان ذلك عبر المراحل التالية³:

¹ _ محسن أحمد الأخضر، اليورو، مجموعة النيل العربية- القاهرة مصر، 2003، ص 27.

² _ ابراهيم بوخلجة، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

³ _ عادل بلجليل، مرجع سبق ذكره، ص 116.

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى سنة 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا و إيرلندا و النرويج و الدانيمارك على معاهدة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: ابتداء من 1981 إلى سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة الأوروبية بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ليصبح العدد 12 دولة.

المرحلة الثالثة: انضمت ثلاث دول وهي النمسا، فلندا والسويد حيث أصبح سنة 1995 عدد الأعضاء 15 عضوا.

المرحلة الرابعة: في الأول من ماي 2004 انضمت 10 دول من أوروبا الشرقية في أكبر عملية توسع للإتحاد الأوروبي وهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك. ومن الواضح أن التوسع الأخير للإتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى يجعله أضخم توسع مقارنة بالتوسعات الأخرى، حيث ضم عشر دول دفعة واحدة، ليرتفع العدد من خمسة عشر دولة إلى خمسة وعشرون دولة بنسبة زيادة في المساحة تقدر بـ34 بالمئة ونسبة زيادة في السكان بنسبة 29 بالمئة وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ9 بالمئة.

المرحلة الخامسة: في عام 2007 حيث انضمت كل من رومانيا و بلغاريا ليصبح العدد 27 دولة، وتجدر الإشارة إلى الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ عام 1993. لم يضع الإتحاد في البداية أية شروط للانضمام لعضوية الإتحاد، و كان يهدف بهذا إلى المشاركة العديد من دول القارة في هذا الإتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي لكن وجود الفروق الاقتصادية و السياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الإتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" وهي تنقسم إلى¹:

- **شروط سياسية:** وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان و حقوق الأقليات.
 - **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الإتحاد.
 - **شروط تشريعية:** وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه.
- والجدول التالي يبرز الدول المنضمة إلى الإتحاد و سنة الانضمام:

¹ - أنور محمد فرح، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الجدول رقم 1: الدول المنضمة إلى الإتحاد و سنة الانضمام.

السنة	الدول المنظمة
1952	بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا: المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي الأوروبي ترجع إلى 1952، عندما أنشأت الدول الست السوق المشتركة للفحم والفولاذ وكان الهدف من ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمان السالم والتعاون بين الدول الأوروبية.
1973	الدانيمارك ايرلندا والمملكة المتحدة: قبول انضمام الدانيمارك، ايرلندا والمملكة المتحدة عندما أعريت هذه الدول عن رغبتها في الإنضمام للمجموعة، هذا التوسع الأول من 6 إلى 9 دول كان في سنة 1973، المجموعة في نفس الوقت شهدت عهدا من المهمات الجديدة وأطلقت سياسات اجتماعية، إقليمية وبيئية.
1981 و 1986	اليونان، اسبانيا و البرتغال: انضمت اليونان إلى المجموعة سنة 1981، تبعتها بعد ذلك في سنة 1986 كل من إسبانيا والبرتغال، وذلك من أجل تضيق الفجوة الاقتصادية بين الدول الإثني عشر في ذلك الوقت.
1995	النمسا فنلندا والسويد: انضمام الدول الثلاث للإتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1995.
2004	جمهورية التشيك، استونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، مالطا، بولونيا، سلوفينيا وسلوفاكيا: هذه الدول العشر أصبحت أعضاء في الإتحاد الأوروبي في 1 ماي 2004، وكان هذا الانضمام أكبر توسع للإتحاد الأوروبي.
2007	بلغاريا ورومانيا: بانضمامهما أصبح الإتحاد الأوروبي مكون من 27 دولة وذلك في 1 جانفي 2007.

2013	انضمام كرواتيا:
<p>كرواتيا هي العضو 28 في الإتحاد الأوروبي وكان انضمامها في 1 جويلية 2013، وكان ذلك في أعقاب التوقيع على معاهدة انضمام البلاد في ديسمبر 2011، والمصادقة على المعاهدة من قبل مجموعة الدول الأعضاء بما في ذلك كرواتي نفسها</p>	

المصدر: ليندة رزقي أزمة منطقة اليورو و ضرورة تفعيل الإستثمارات العربية البينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015، ص32.

المطلب الثاني: مؤسسات و آليات تصنع القرار في الإتحاد الأوروبي.

يمكن القول أن هناك ست مؤسسات وآليات رئيسية تساهم فس عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي وهي: المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي، المفوضية الأوروبية، مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)، البنك الأوروبي للإستثمار، البنك المركزي الأوروبي.

أولاً: مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي.

1- المجلس الاوروبي:

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء الدول و حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد، و يعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه¹، ويمكن الإشارة أن المركز يقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الإتحاد الأوروبي، فإنه عادة ما يتم وصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات -institution intergouvernemental- وليس مؤسسة فوق الحكومات و فوق قومية -InstitutionSupranational- بمعنى أنه مجال يظهر فيه الدول الأعضاء، ولا يعتبر مؤسسة ذات سلطات فوق سلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في عدد من مؤسسات الإتحاد الأوروبي².

2- البرلمان الأوروبي:

البرلمان الأوروبي وهو الواجهة الديمقراطية للإتحاد الأوروبي و الهدف الأساسي منه توزيع المشاركة في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، لكن سلطاته محدودة وتقل كثيرا عن سلطات البرلمانات الوطنية، فهو ليس بمثابة تشريعية حقيقية للإتحاد بل الحق الرئيسي لإقرار التشريعات يملكه المجلس الوزاري، كما أن أعداد

¹ حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، 2004، ص 190.

² محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرارات في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2001، ص 42.

هذه التشريعات من حق اللجنة الأوروبية، وتستخدم ثلاث مقاربات أساسية كإطار لفهم عملية القرار في الإتحاد الأوروبي وهي:

– مقارنة التفاعل بين الحكومات (Inter-gouvernementalisme):

وتقوم هذه المقاربة على عدة إفتراضات أهمها أن الدولة الوحدة الأساسية في الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن حكوماتها هي الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار.

– المقاربة فوق قومية (supernationality):

يؤكد أنصار هذه المقاربة على الطبيعة فوق القومية للعديد من مؤسسات الإتحاد وأن لها سلطة مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء و يتم أيضا في إطار هذه المقاربة دراسة دور البيروقراطية الأوروبية .

– مقارنة الإقتصاد السياسي (international political economy):

و تؤكد هاته المقاربة دور العوامل الدولية الخارجية (الاقتصادية و السياسية) في التأثير على عملية الاندماج و بالتالي على صنع القرار في الإتحاد الأوروبي.¹

3- اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة) :

مهمتها الإشراف على تطبيقات القوانين والإتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري، كما تتمتع بسلطة أخذ القرارات الخاصة بها تنفيذا للمعاهدة، كذلك تحدد سياسة المجموعة وتشكل الذراع التنفيذي لها، فهي الجهاز التنفيذي للجماعة الأوروبية ولها حق تقديم اقتراحات لمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بتكليف من المجلس الأوروبي.²

أما الوظائف الأساسية للجنة متمثلة في ثلاث وظائف أساسية:³

– أولاً: الحق في المبادرة تتمثل مهمتها في تحضير السياسات الأوروبية الجديدة و تشرف بموجب حقها في المبادرة على وضع اقتراحات ذات طابع تشريعي.

– ثانيا: تؤدي اللجنة في نطاق مهمتها الثانية دور الحراسة على احترام الاتفاقيات، فهي تسهر على مراقبة القوانين الأوروبية من قبل الدول الأعضاء، كما تسهر على استفادة المواطنين ومتعاملي السوق المشتركة من التوازن الذي تم خلقه.

– ثالثا: تسيير السياسات الأوروبية و المفاوضات حول الاتفاقيات التجارية و العلاقات الدولية، فهي مسؤولة عن سن مختلف السياسات و تسييرها.

¹ _ خديجة بوديب، دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011، ص 120 .

² _ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ _ خديجة بوديب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

4- مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي):

هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد في تخصصات مختلفة، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرارات في الإتحاد الأوروبي، ووظيفته الرئيسية إقرار التشريعات المختلفة، الصادرة عن الإتحاد وله رئاسة تغير بشكل دوري حيث تتولى كل دولة الرئاسة لمدة 6 أشهر، ويقع مقره و سكرتاريته في بروكسل، وتعد الاجتماعات في لوكسمبورغ لمدة 3 أشهر في العام وتعتبر المؤسسة التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة وعرض وجهة نظرها من خلال لجنة الممثلين الدائمين، و يجتمعون مرة واحدة أسبوعياً على الأقل لمناقشة المسائل التي تعرض على المجلس الوزاري و يكون التصويت بالأغلبية حسب حجم الدولة¹.

ثانياً: المؤسسات و الهيئات النقدية.

1- البنك الأوروبي للاستثمار:

حرصت اتفاقية روما على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح تعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء، فأنشأ عام 1958 بنك أوروبي للاستثمار وعمل على الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً، وتمويل الاستثمار فيها لتخفيف فجوة التنمية بين دول الجماعة وعمل على تمويل مشروعات مشتركة بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التعامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية المشتركة التي تواجهها، بالإضافة إلى تمويل مشروعات أوروبية خارج المجموعة بهدف فتح أسواق خارجية أمام الجماعة أو دعم علاقاتها بالعالم الخارجي، وتساهم جميع دول أعضاء الإتحاد الأوروبي برأس مال البنك وفق نظام يتناسب مع الإمكانيات والقدرات المالية لكل دولة . ويحق للبنك الاقتراض من البنوك العامة والخاصة ومن مختلف أسواق المال الأوروبية والعالمية².

2- البنك المركزي الأوروبي:

ويتمتع بصفة قانونية، مستقل عن أية سلطة سياسية، وسيكون الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية الوطنية للدول الأعضاء التي ستعتمد (اليورو) العملة الأوروبية الموحدة، ويتخذ البنك المركزي الأوروبي من فرانكفورت مركزاً له، ويتمتع بالصلاحيات التي يتمتع بها عادة أي مصرف مركزي، وتقع سلطة القرار داخل المصرف بأيدي ستة أشخاص هم: الرئيس (المنتخب لثمان سنوات كحد أقصى)، نائب الرئيس (المنتخب لأربع سنوات)، وأربعة أعضاء آخرون وهم مكلفون بتطبيق السياسة النقدية التي يحددها مجلس حكام

¹ _ زياد شفقان، الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع- عمان، 2010، ص 35، 36.

² _ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل و الوحدة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 1986، ص 99.

المصارف المركزية الذي يضم حكام المصارف المركزية لدول اليورو بالإضافة إلى قيادة المصرف المركزي الأوروبي¹.

المطلب الثالث: أهداف و إنجازات الإتحاد الأوروبي.

أولاً: أهداف الإتحاد الأوروبي.

- تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية و حرية التنقل.
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأسيس لسوق مشتركة وعملة موحدة.
- ترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة
- تقوية العلاقات مع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.
- تشجيع البحث العلمي و محاربة التمييز بين الدول.

ثانياً: إنجازات الإتحاد الأوروبي.

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للإتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، محكمة المدققين، البنك المركزي الأوروبي.
- تأسيس سوق أوروبية موحدة التي تعد أكبر سوق حرة في العالم التي تضم 27 دولة و 504 مليون نسمة يتمتعون بحرية البيع والشراء.
- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في الأول من يناير 2002 لتصبح واحدة إحدى العملات الرئيسية في العالم.
- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية .
- رفع معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الإتحاد الأوروبي خاصة دول وسط و شرق أوروبا.
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الإتحاد الجدد، و خاصة من دول وسط و شرق أوروبا.
- زيادة حجم التجارة البينية، حيث تبرز بيانات Eurostat تزايد حجم التجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي بحيث ارتفعت نسبة الصادرات بين دول الإتحاد إلى إجمالي الصادرات من 38.2 بالمئة سنة 1958 إلى 69.1 بالمئة سنة 2003 أما بالنسبة للواردات البينية نسبة إلى إجمالي الواردات فقد ارتفعت من 36.6 بالمئة خلال سنة 1958 إلى أكثر من 66 بالمئة خلال سنة 2003 و هذا كنتاج لعملية التحرير الكبيرة التي خضعت لها المعاملات التجارية البينية لدول الإتحاد الأوروبي.

¹ _ صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية.

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية ويتطلب ذلك توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخاً ومتيناً.

المطلب الأول: نشأة و مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية.

أولاً: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي.

سارعت الدول الأوروبية في أعقاب انهيار نظام برتین وودز وتزايد الإحتلالات النقدية الدولية إلى تجسيد مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية بدءاً بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة.

1- تقرير وارنر:

قدمت هذه الدراسة برئاسة "بيير وارنر" وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ، على اثر الاقتراح الذي قدمته ألمانيا لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وتضمنت هذه الدراسة وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية عام 1971، والتي اقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال مدة تتراوح من 7 إلى 10 سنوات¹. وأوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية، تتراوح بين ± 0.06 مئوية كما احتوى التقرير كذلك على مطالبة البنوك المركزية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعامل فيما بينها من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي ولكن قبل تنفيذ توصيات هذه اللجنة قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أخطر قرار اقتصادي في ذلك الوقت، وهو قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب في أكتوبر 1971 وبداية التعويم الحر لأسعار الصرف، وهذا ما أحدث ارتباكاً في النظام النقدي حيث تغلب الإتحاد الأوروبي على ذلك من خلال وضع نظام أطلق عليه "نظام الثعبان النقدي الأوروبي"².

2- نظام الثعبان النقدي الأوروبي (the european snake in the tunnel):

اتفق محافظو البنوك المركزية في دول المجموعة الأوروبية على إبقاء حركة تقلب عملات دولهم ضمن حدين أعلى وأدنى، وهذا ما يطلق عليه بالتعويم المشترك للعملات، وتعرف هذه الظاهرة بنظام "الثعبان داخل النفق"³ إذ تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أبريل سنة 1972 على تحديد هامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض ب ± 1.25 بالمائة، وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها. كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار

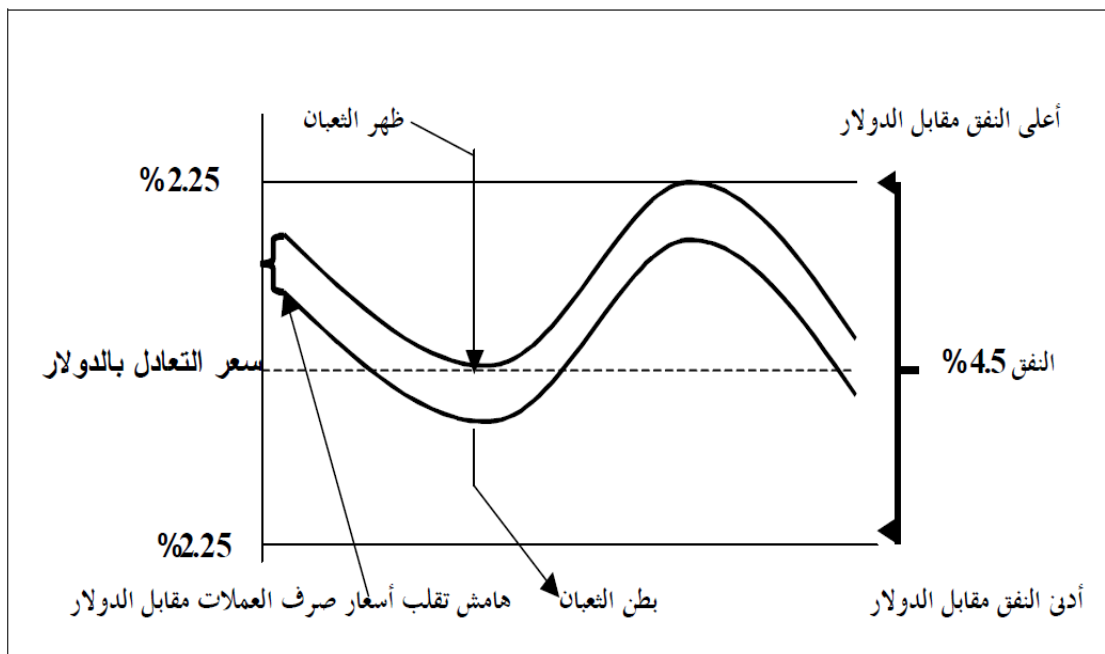
¹ مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على المصارف العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24- العراق، 2009، ص 48.

² علي مغاوري شلبي، اليورو و آثاره على إقتصاد البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار زهرة الشرق- مصر، 2000، ص 8، 9.

³ د. صالح فلاح، " نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث-البحرين، سبتمبر 1999، ص 72.

الصرف مقابلا لدولار وهو ± 2.25 بالمائة¹، مما يعني أنه يوجد هامشان لتحرك العملات الأوروبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدولار². إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان). أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان). وكلما كان الفارق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدولار كبيرا كان الثعبان سميكاً وفي حال العكس يكون الثعبان رقيقاً ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار الصرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل³. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم 1: كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.



المصدر: مدحت صادق، النقود الدولي وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، 1997، ص 74.

تم الاتفاق على عدة إجراءات لضمان ثبات الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار، وتتلخص هذه الإجراءات فبالسماح للسلطات النقدية لهذه الدول ممثلة في بنوكها المركزية، التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بائعة أو مشترياً للعملات الأوروبية مستخدمة في ذلك سياسة السوق المفتوحة ولكن لم يستمر العمل بهذا النظام

¹ _ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية - الإسكندرية، 1998، ص 70.

² _ Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean- Jacques, Les Enjeux de L'Euro, Economica- Paris, 1998, p16 ..

³ _ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي : دار غري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - القاهرة، 1997 ص 74.

طويلا نظرا إلى اضطرابات الأسواق المالية الدولية وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار الصرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانيماركي، مما دفع كل من ألمانيا الغربية فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 25,2% كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار ذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة 25,2% عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود، وبالتالي انهار في عام 1973 وتم استبداله بـ EMS (European Monetary System) النظام النقدي الأوروبي¹.

3- النظام النقدي الأوروبي "EMS":

بعد فشل نظام الثعبان النقدي عملت مجموعة الإتحاد على استحداث نظام نقدي أوروبي لضمان الاستقرار النقدي لدول المجموعة الأوروبية، فمن خلال الاجتماع الفرنسي، الألماني المنعقد في مارس 1978 أشار الرئيس الفرنسي فاليري جيسكارد "Valéry Giscard" و رئيس الحكومة الألمانية هلمت شميد " Helmut Schmid" إلى ضرورة إنشاء نظام نقدي أوروبي².

حيث قرر محافظوا البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بروكسل في الخامس والسادس من ديسمبر عام 1978 إعادة إحياء عملية الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول المجموعة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها وذلك بتبني هذا النظام الجديد والذي دخل حيز التنفيذ في الثالث عشر مارس 1979، وكان يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي داخل المجموعة وتحسين الوضعية الاقتصادية لهذه الدول³. هذا ويرتكز النظام النقدي الأوروبي على ثلاثة دعائم رئيسية هي: وحدة النقد الأوروبية؛ آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية، آليات الائتمان.

أ. وحدة النقد الأوروبية:

ويطلق على هذه الوحدة اختصارا (European Currency Unit) ECU. حيث لم تكن وحدة النقد الأوروبية في شكل عملة ورقية أو قطع نقدية معدنية، وإنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياط يبين البنوك المركزية⁴. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، وتتغير القيمة اليومية للإيكونو تبعاً للتغيرات التي تحدث للعملة الوطنية في البورصة.

¹ _ ماجد مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 03- الجزائر، 2008، ص 7، 8

² _ فاطمة الزهراء خباري، النظام النقدي الدولي المناقسة أوروب- دولار، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 263.

³ _ مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ François Descheemakere, **Mieux comprendre L'EURO**, édition d'organisation- Paris, 1998, p. 25

وتتحدد الأوزان النسبية بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة¹. ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين، جزء ثابت وآخر متغير، الجزء الثابت يتم تحديده على أساس الأهمية النسبية للنتائج المحلي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة إلى إجمالي ناتج دول الإتحاد الأوروبي، و أيضا نسبة مساهمة الدولة في التجارة البنية للدول الأعضاء، أما الجزء المتغير لكل عملة فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي الأوروبي².

ب. آلية ضبط سعر الصرف العملات الأوروبية (ERM (European Rate Mechanism):

وفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو وتوضع هذه الأسعار في جدول. وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات المدرجة في الجدول. كما هو موضح في هذا الجدول التالي:

الجدول رقم 02: كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية.

الدولة	الفرنك البلجيكي	الفلورين الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42.6263	0.05393	0.16259	0.04779
هولندا	18.5424	2.39886	3.01489	0.88630
فرنسا	6.1503	0.33169	6.930883	0.29397
ألمانيا	20.9211	1.12828	3.40166	2.03748

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة،

1997، ص 48.

الأرقام الواردة داخل المستطيلات تمثل الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو ومن خلال الجدول يتضح أنه إذا كان السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقابل الإيكو هو 6.93083، وكان السعر المركزي للمارك الألماني مقابل الإيكو هو 2.03748، فإن السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقوماً بالمارك الألماني هو 0.29397 أي حاصل قسمة 6.930883 على 2.03748 وبنفس الطريقة يمكن الحصول على السعر المركزي الثنائي لعملة أي بلد مقابل عملات الدول الأخرى.

¹ فاطمة الزهراء خباري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² علي مغاري شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ج. آلية الإئتمان:

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى فقد توصلت المجموعة إلى ضرورة توفير تسهيلات إئتمانية بغرض مساعدة الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل اقتصادية وخاصة المشاكل المتعلقة بموازين المدفوعات، و لغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في إطار آليات الصرف الأوروبي الذي يسمح للدول الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ عام 1983 لهذا الغرض، وتساهم الدول لأعضاء في تمويله. وتنقسم هذه التسهيلات إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول تسهيل اتلفترة 45 يوما ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية الثلاثة أشهر إذا اقتضت الحاجة لذلك، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة النوع الثاني يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات. ويقدم الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تمديد المدة على أن لا تتجاوز تسعة أشهر أما النوع الثالث فيتمثل في التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي يتطلب هذا النوع من التسهيلات، وتتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات، ويقدر الحد الأقصى لهذه المساعدات ب 11 مليار إيكو¹.

4- تقرير داييلور 1988.

لقد أصبحت الوحدة النقدية والاقتصادية و الأوروبية موضوعا بارزا في الاجتماعات المنظمة للمجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الإتحاد الأوروبي و أنشأ المجلس الذي انعقد في "هانوفر بألمانيا في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة "جاك دييلور" وقامت بإعداد وثيقة عرفت بتقرير دييلور يحتوي على خطة تنفذ على ثلاث مراحل²:

- المرحلة الأولى: يتم خلالها إنجاز ما تبقى من خطوات التعاون والتنسيق لاستكمال إقامة السوق الأوروبية الموحدة، وإقامة سوق موحدة للخدمات المالية ومن ثم إقامة منطقة مالية موحدة.
- المرحلة الثانية: الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية عبر المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية، مع العمل على إيجاد مؤسسة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية من خلال توحيد السياسات النقدية لكل الدول والعمل على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.
- المرحلة الثالثة: بدء الوحدة النقدية الأوروبية وتولي البنك المركزي الأوروبي المستقل أمر وضع السياسات النقدية، ومن ثم تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية على أن يتم التعامل بعملة أوروبية موحدة، وكان تقرير دييلور الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية ماستريخت.

¹ علي مغاوري شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² Jean-Pierre Faugère, *Economie Européenne*. Presse de Sciences Po- Paris, 1999, p. 52,53.

ثانيا: مراحل إنشاء و تطور الوحدة النقدية الأوروبية.

مرت الوحدة النقدية الأوروبية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى (جويلية 1990-1993):

تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة، فعقب اجتماع رؤساء المجموعة الأوروبية في ماسترخيت تمت المصادقة في 7 فبراير 1992 على إتفاقية ماسترخيت من جانب أعضاء الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانيمارك، السويد، اليونان) وقد تناولت المعاهدة الشكل الذي يجب أن يكون عليه الإتحاد، وتم الاتفاق على وضع جدول زمني يهدف إلى التحرير الكامل لرؤوس الأموال، وتحقيق التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية¹.

المرحلة الثانية (1994-1998):

ترتكز هاته المرحلة على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء²، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية ومع بدايتها تم تحقيق ما يلي³:

- تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية (EMI European Monetary Institute) وهي بمثابة النواة الأولى للبنك المركزي الأوروبي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الأسعار، وخلق هيكل السياسة النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية تتضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية.
- السعي لتحقيق الاستقلال لجميع البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في العملية.
- تحقيق تقارب اقتصاد الدول الأعضاء وجعل دورها مكملا لبعضها البعض بهدف بناء اقتصاد متكامل.
- أقر زعماء الإتحاد في عام 1996 شكل العملة (اليورو)، كما اتفقوا على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة و متوازنة، فيما يعرف باتفاقية الاستقرار في جوان 1997، والتي تنص بنودها على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح به بعد إنضمامها للوحدة، إلى جانب توسيع مفهوم بعض البنود القائمة في معاهدة ماسترخيت والتي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية و النقدية.
- تحقيق سياسة أمنية دفاعية مشتركة.
- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

¹ _ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعية- الإسكندرية، 2006، ص 103.

² _ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكالية و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 7.

³ _ سمير محمود عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية- الإسكندرية، 2001، ص 153، 154.

– تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998، و مقره فرانكفورت وكذلك تم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 8 سنوات ليبدأ في ممارسة مهامه مطلع العام 1999.

المرحلة الثالثة (جانفي 1999-2002).

تم الإعلان فيها عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية " الأورو " ليكون بذلك أهم حدث تاريخي في أوروبا كما تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل¹. كما تقرر بداية الإحلال التدريجي للأورو محل العملات الأوروبية المنظمة إلى منطقة الأورو خلال فترة تبدأ من 1 جانفي إلى 30 جوان 2002، حيث تم سحب العملات الوطنية من التداول وفق السعر الرسمي المحدد من طرف البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثاني: معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

رسمت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول الأعضاء إلى الإتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة "الأورو" ومن أهم هذه الشروط : العجز في الموازنة العامة و مستويات التضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين العام و الأسعار الفائدة هذه الشروط هي تعد كمعايير من أجل التنسيق و التقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

المعيار الأول: ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3 بالمئة من الناتج الإجمالي للدولة.

اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الإتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي الدانيمارك وفرنسا وإيرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة في حين حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3 بالمائة، هولندا 3.6 بالمائة. أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18 بالمائة، إيطاليا 10.5 بالمائة، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقترب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت. وهذا دليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

المعيار الثاني: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا

¹ _مغاوري شليبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ولوكسمبورغ وإسبانيا و المملكة المتحدة حققت هذا المعيار (60 بالمائة وأقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129 بالمائة، إيرلندا 103 بالمائة، إيطاليا 101 بالمائة، وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الإتحاد الأوروبي¹.

المعيار الثالث: معدل التضخم.

حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5 بالمائة عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث. إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2 بالمائة إلى 3 بالمائة، وتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7 بالمائة. ولقد استطاعت معظم دول الإتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار وبمعدلات أقل من 3 بالمائة، ولقد استطاعت كل دول الإتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان².

المعيار الرابع: سعر الفائدة طويل الأجل.

يجب أن لا يتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 بالمائة وهذا انطلاقا من أفضل النتائج المسجلة في ثلاث دول، والتي تمثل أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتمد 7.8 بالمائة كحد أقصى لسعر الفائدة.

المعيار الخامس: سعر الصرف.

واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها. وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الإتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي. أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (النطاق الضيق من 2 إلى 6 بالمائة والنطاق الواسع 15 بالمائة).

¹ فاروق محمد الحمدي، الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو النشأة التطور و الآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي- الكويت، العدد 61، 2000، ص 39.

² أحيمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013، ص 26.

وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي. وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء¹.

المطلب الثالث: دوافع قيام الوحدة النقدية الأوروبية.

لقد شهدت أوروبا انقسامات و حروباً عمرت طويلاً أدت إلى التشتت مما أدى بالبلدان الأوروبية إلى التفكير في ضرورة و إلزامية الاندماج في اتحادات تضمن بقاءها في موضع قوة أمام الظروف التي أفرزها الالتزام العالمي الجديد، هذا ما سعت وما زالت تسعى إليه أوروبا خاصة فيما يتعلق بالوحدة النقدية وذلك بعد توفر شرطين أساسيين برأي المفكر الفرنسي "أرنست رينان" الذي يرى بأنهما ضروريين حتى تتآلف الأمة:

أ- الاشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي.

ب- الإجماع والرغبة للاستثمار في العيش في تراث موحد.

إذن حسب "رينان" توفر الشرطين يحقق الوحدة، لكن هل يكفيان لتحقيق ذلك؟ فلو تتبعنا خطوات الإتحاد الأوروبي ومراحل تجسيده لرأينا بأن الشرطين السالف بالذكر غير كافيين، وإلا فلماذا لم تتحقق هذه الوحدة إلا بعد القرن العشرين؟! وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود دوافع أخرى ألزمت أوروبا الغربية للذهاب قدماً نحو الوحدة.

فبقليل من التمعن في تاريخ أوروبا الحديث نجد أن دوافع الوحدة تعددت، فمنها ما يتعلق بالوضع الأمني ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية وأخرى تخص المؤشرات السياسية الداخلية والخارجية زيادة على الإرث الثقافي والاجتماعي.

كل هذه الدوافع شكلت حتمية وراء تجسيد الحلم الأوروبي الذي طالما راود الأجداد ولم يتحقق إلا على يد الأحفاد في ظل العديد من المعوقات التي استطاعوا تجاوزها بحيث يمكن إجمال هذه الدوافع فيما يلي²:

أولاً: الدوافع الأمنية.

لقد شكل الدافع الأمني أحد الركائز الأساسية في اعتماد الإتحاد النقدي الأوروبي خاصة بعد المراحل التي مرت بها أوروبا والتي تميزت بانعدام الأمن منذ القرن الحادي عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين. فقد شهدت أوروبا صراعات دموية وحروب وانقسامات بدءاً بالحروب الصليبية مروراً بثورات الشعوب الأوروبية على الكنيسة والثورات الإنجليزية والفرنسية عامي 1668 و 1789 على التوالي، لتشهد القارة القديمة

¹ - أميمة خالد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² - مغاوري شليبي، الأورو و الآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، دار الجديد للنشر - القاهرة، 2000، ص 72.

في القرن العشرين حربين عالميتين سجلها التاريخ بدماء الأوروبين في (1914-1939). إذن كل هذه المتغيرات التي عاشتها أوروبا تركت بصماتها الواضحة في مجتمعاتها الشيء الذي أدى إلى ظهور اتفاق شبه جماعي على ضرورة توفير السلم والعيش في كنف الاستقرار والأمان بعد أن هزت الحرب العالمية الثانية فكرة الدولة القومية ذات السيادة وأدت إلى ضرورة التفكير في بناء أوروبا على أسس تتجاوز القومية والتنازل عن العناصر المغذية للتطرف الوطني، إضافة إلى خشيتها من القوة العسكرية الألمانية الشيء الذي دفعها إلى التفكير في تشكيل وحدة تدمج فيها ألمانيا لتفادي الاصطدام العسكري معها.

أما خارجيا فقد تجسدت الدوافع الأمنية من خلال إفرزات الحرب الكونية الثانية وذلك ب بروز قوتين: الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فالأول الذي تزعم المعسكر الشرقي شكل خطرا داهما على سلامة أوروبا الغربية والذي تمثل في التوسع الشيوعي، حيث أمتد ليشمل كل أوروبا الشرقية خاصة بعد قبول نظيرتها الغربية لمشروع "مارشال" عام 1948، أما الثانية والتي تصدرت المعسكر الغربي فخطرها تمثل أساسا في امتلاكها السلاح النووي واستعمال أوروبا كقاعدة عسكرية تابعة لها مما يهدد استقرار بلدانها في أي وقت فكانت بذلك أوروبا تحت المظلة الأمريكية خاصة أثناء الحرب الباردة التي دارت بين المعسكرين منذ 1945. إذن كل هذه العناصر سواء كانت داخلية أو خارجية جعلت أوروبا في موقع خطر يهدد أمنها واستقراره باستمرار مما حملها على تشكيل وحدتها، والوحدة النقدية بصفة خاصة لمواجهة هذا الخطر.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية.

تميزت أوروبا منذ عقود ماضية بتشابك وترابط اقتصادياتها وذلك بحكم الموقع الجغرافي لدولها، هذا ما أدى بالدول الأوروبية إلى تجاوز الحدود القومية، مما شكل عاملا محركا للتنمية الاقتصادية لها. بالمقابل كان لابد من تجاوز بعض العراقيل والعقبات التي كانت تعترض سبيل الأداء الاقتصادي الرائد، وتمثلت بالخصوص في عدم تناسب الأطر الطبيعية للأسواق الداخلية مع المستوى الجد متقدم للعجلة الاقتصادية وكذا صعوبة حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع من جراء العوائق الحدودية والجمركية. إذن كل هذه العوامل الاقتصادية الداخلية دفعت دول أوروبا الغربية إلى تشكيل إتحادهم النقدي وإزالة العوائق التي تهدد اقتصادياتها الموحدة.

أما خارجيا فقد تجسدت العوامل الاقتصادية التي أدت إلى الإسراع إلى الوحدة النقدية، في إرادة شعوب دول الإتحاد منافسة الأمريكيين واليابانيين في تطوهم العلمي والتقني، والالتحاق بركبهم الاقتصادي، وكذلك لشعورهم بتأخرهم واتساع الهوة بينهم وبين نظرائهم الأمريكيين واليابانيين. كما يمكننا إدراج ضمن العوامل الاقتصادية التي أدت إلى حتمية الوحدة النقدية رغبة دول المجموعة الأوروبية في الدفاع عن نظامها الرأسمالي و كذلك لمواجهة الخطر الشيوعي.

ثالثا: الدوافع السياسية.

لا ريب أنه في عالمنا المعاصر أن التفاعلات الدولية لا تكون في منىء حسابات سياسية وإيديولوجية التي ظهرت بحدة في العقود التسعة الأخيرة، فالملاحظ أن هناك شبه إجماع بين الخبراء الاقتصاديين على أن هناك دوافع ذات صبغة سياسية كانت بمثابة الوقود الذي حرك عجلة الوحدة النقدية الأوروبية.

فمن المعلوم أن الدخول في المعترك الدولي لضمان المكانة العالمية ليتأتى إلا من خلال بناء هيئة سياسية قوية والتي تترجم بالموافق المتجددة في النقاط العالمية الساخنة، وظهر ذلك جليا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في سنة 1990 الذي شكل منعرجا هاما في الساحة السياسية الدولية التي تميزت بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي وحدثت توترات وأزمات دولية في بؤر مختلفة ومتعددة عبر نقاط عالمية¹.

في ظل هذه المتغيرات كانت أوروبا الغربية غائبة تماما عن الساحة السياسية، ومرد ذلك هو اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أوربا مقاطعة تابعة لها بحيث قدمت لها العون الاقتصادي بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية، إذ لم تسمح لها باتخاذ مواقف خاصة بها من شأنها لعب دور المحرك في مختلف الأزمات العالمية، وكان هدف الولايات المتحدة من وراء هذه الخطة السياسية بالدرجة الأولى هو الحفاظ على دورها الريادي في نقاط التوتر و الأزمات.

ومن هنا أدرك المسؤولون الأوروبيون وجوب التفكير في وحدة اقتصادية ونقدية التي من خلالها تتأكد الذات الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية، فتوحيد الصفوف هو العامل الوحيد الكفيل بإضفاء القوة على الجهود الرامية للتحكم في الإقتصاد والعولمة و السيطرة عليها.

رابعا: الدوافع الإجتماعية و الثقافية.

إن العامل الاجتماعي والثقافي لعب دورا بارزا في تحقيق وحدة أوروبا النقدية، فالعنصر الاجتماعي يدل على تماسك المجتمعات الأوروبية، ورغبتهم الشديدة في العيش متحدين .

أوروبا وجدت في نفسها عوامل تقدم وقد صنعت، هذا بوضع أهم أدوات سيادة الحكومات في إطار مشترك في عملة موحدة، وهي اليورو وهذه الأدوات لا تقتصر فقط على اعتبارات اقتصادية أو سياسية، فالبيورو رمز قوي ومؤشر واضح يعبر عن إرادة حقيقية سابقة للتلاحم الأوروبي، لأن العملة تمثل رابط اجتماعي قوي بين الأفراد وإرادتهم في العيش معا.

¹ _ خليفي الزبير، العملة الموحدة و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الرياضية و التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص22.

حتى ولو أغفلنا المجد السياسي والعسكري الذي يجرح الكرامة الوطنية لا محالة فإننا نظل مع (إيراسموس المصلح الديني) ونيوتن وشكسبيرو وغيرهم الذين يشكلون حسب دوبريه "بعض التراث الثقافي والفكري لأوروبا، هذا ما يدل على اندماج الأوروبيين في ثقافة واحدة صنعتها شعوبهم، فثقافة كل دولة عضوه في المجموعة الأوروبية هي جزء لا يتجزأ من إرث ثقافي واحد يسمى "ثقافة أوروبا"، وهذا ما حفز قادتهم على التفكير، ثم تحقيق وحدة نقدي تشمل دول المجموعة الأوروبية، حيث أثرت هذه الثقافة بشكل واضح على عملتهم (اليورو).

بهذا الشكل يعد العامل الاجتماعي والثقافي السائد في أوروبا عنصرا محفزا ومشجعا للمضي قدما نحو وحدة نقدية شاملة التي ترجمت رغبة شعوبهم في العيش متحدين، في ظل ثقافتهم المشتركة¹.

¹ _ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة، الجديد للنشر، الطبعة الأولى-مصر، ص 112.

خلاصة الفصل:

يعد الإتحاد الأوروبي نموذجاً للتكتلات الإقتصادية الإقليمية الناجحة في العالم وقد تدعم هذا التكتل بإنشاء عملة موحدة بغرض تعزيز المكاسب المحققة.

من خلال هذا الفصل يتجلى لنا حجم الجهود التي بذلتها أوروبا خلال ما يقارب نصف قرن من أجل إستكمال وحدتها الإقتصادية والنقدية، فعلى الرغم من الصعاب إلا أن العزيمة والتمسك بالأهداف الأوروبية وتمكنت أوروبا من تجسيد طموحها على أرض الواقع وأظهرته إلى الوجود بظهور اليورو.

الفصل الثالث:

تداعيات الأزمة المالية العالمية
2008 على معدل النمو لدول
الإتحاد الأوروبي وسبل مواجهتها

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية لأي دولة وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم انه يعكس الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، ولقد كان أثر الأزمة المالية العالمية واضح على معدلات النمو وغيرها من المؤشرات الاقتصادي الكلية لدول الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة الأورو خاصة لذلك اتخذت العديد من دول الاتحاد الأوروبي إجراءات اضطهادية وشكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.

المبحث الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي

لقد أصبح النمو الاقتصادي جذر لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون كونه العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ تعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي على انه زيادة الكمية والنوعية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترتب عن زيادة عوامل الإنتاج وتحسن فعاليتها الإنتاجية خلال فترة زمنية تتميز بالطول النسبي، ومن ثم يظهر أن النمو الاقتصادي ينتج عن تحقيق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.¹

- وعرفه Jacques lecaillon على انه " مقدار التوسع او الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل والذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج."²

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي " kross domestic " (GDP) product " او "Gross national income (GNI) " ، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، وهي زيادة مستمرة من متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي.

¹ _ عيدة فلة ، عيدة فوزية، اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة سياسة باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3 جوان 2018، ص 9.

² _ محمد مسعي، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة 2012، ص 150.

³ _ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص17.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي منها:

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها:¹

1- النمو الطبيعي:

هو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع الى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكون في السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

2- النمو العابر وغير المستقر:

هو النمو الذي لا توجد فيه صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية.

3- النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليتة وترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

ثالثا: خصائص النمو الاقتصادي

وتتمثل خصائص النمو في:²

- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في منهما تتسع باطرار.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر سهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

¹ _ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 8.

² _ خبالة عبد المالك، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014م، ص ص 16، 17.

■ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذو أهمية خاصة في الأمن الوطني.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي من أهمها ما يلي:

أولاً: رأس المال البشري

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار وحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم اتفائه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الاتفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات و الآلات الإنتاجية والبنى التحتية كطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها.

وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية أي أن على المجتمع التضحية لجزء مما أنفقه لأحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤ اتجاه الاستثمار وتشجيعه.¹

ثانياً: رأس المال البشري.

يعتبر رأس المال البشري، والإستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي والمجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي، والدخل القومي حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواءم مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية ومن هذا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية.²

¹ _ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ورحليس الزمان، عمان، 2010، ص 44.

² _ عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 469، 470.

هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي في أي بلد وجورها هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتحسن مستوى معيشتهم، ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكثير في انجاز الحسنات السالفة الذكر، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرها ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي والياتة.¹

رابعا: التخصص وتقسيم العمل.

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى بها آدم سميث من عام 1776م يعتبر مبدءا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن التقسيم والعمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مداخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدوديته للأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في انجاز هذه العمليات ستكون عالية ويزداد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة بزيادة التخصص في الإنتاج ونقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.²

خامسا: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسته اجتماعية، ثقافية واقتصادية أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.³

¹ _ على جدوع الشرقات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² _ المرجع نفسه، ص 45.

³ _ بنادي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 9.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط الدخل الفردي، فإن قياس يكون عبر المؤشرات التالية:¹

أولاً: الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة وهو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي وهذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين الفترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسي المنسوب إليها القياس، ألا أن هذا القياس رفضه البعض ذلك لان زيادة الدخل قد يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني انكماشاً اقتصادياً عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ثانياً: متوسط الدخل (الدخل الفردي).

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني يسمى النمو المركب.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاتحاد الأوروبي.

تأثرت منطقة الأورو خاصة والاتحاد الأوروبي عامة بالأزمة المالية العالمية 2008 التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وألحقت لها خسائر مالية كبرى جرت بها إلى أزمة أخرى هي أزمة الديون السيادية 2010، التي تفاوتت خطورتها من عضو لآخر داخل المنطقة.

¹ _ الطيب الامين محمد عضوي وآخرون، محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الاتفاق الاقتصادي في السودان خلال فترة (1978-2010)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 5، 6.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على دول منطقة الاورو.

تأثرت منطقة الأورو بأزمة الرهن العقاري ودخلت في ركود اقتصادي، تبين بعد ذلك وجود اختلالات في منطقة الاورو، خاصة عندما برزت أزمة الديون السيادية مطلع 2009 في اليونان ، واسبانيا والبرتغال، بعدما خفضت وكالات التصنيف المالية درجة السيولة في هذه الدول، فادى ذلك الى رفع فائدة الاقتراض فيها، حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات الى مجمل الناتج المحلي الإجمالي 13.6% في سنة 2009 لتتحول إلى تراكم الدين الحكومي ثم انتقلت الى باقي دول منطقة الاورو بعد أن مست ايطاليا ايرلندا والبرتغال.

أولاً: الدول الأكثر تضرراً (الحلقات الأضعف)

1- الأزمة اليونانية:

بعد اعتماد الأورو في اليونان انخفض التضخم من متوسط 18% ما بين 1990-1995 إلى حوالي 3% ما بين 2000-2007، مما جعل اليونان تشهد حالة استقرار وسرعان ما أصبحت تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.¹

تبين أن اليونان عام 2004 ، خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية حيث كانت 38% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3% وفي عام 2010 ، تم اكتشاف بان الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman sachs وبنوك أخرى ، حيث دفعت 10 مليار بالدولار والين على مبادلات العملات بهدف التحوط من مخاطر الصرف لمدفوعات الديون المقومة بالين والدولار، تم الطلب المحلي في اليونان بمقدار 4,2% بالمقارنة نسبة 1,8% نمو في منطقة الاورو بأكملها ويرجع السبب إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية ، أدى هذا إلى حدوث عجز في حسابها الجاري الذي ارتفع من 5.8% في عام 2004 إلى 14.4 في عام 2008، كما بلغ عجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي و 10% عام 2009 وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6 في افريل عام 2010 كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008 إلى 11.2% إلى 12 مليار دولار أمريكي ، وارتفعت

¹ _ زهية ثاري، زبيري رابح، منطقة الاورو بين تبعات الأزمة المالية العالمية 2009، وأزمة الديون السيادية 2010، مجلة المعارف: المجلد 14، العدد 2، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019، ص ص 309،308.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

نسبة الفائدة على الديون المختلفة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية وجدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعيات على الاقتصاد اليوناني لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي.¹

بعد تسع سنوات من أزمة اقتصادية طاحنة واقترب الدول من شبح الإفلاس عادت مؤشرات الاقتصاد اليوناني إلى التوقعات المتفائلة، حيث تتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2,8% في 2020 مع احترام التعهدات المالية لدائني البلاد، كما توقعت مؤسسة ستاندر اند بورز أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي اليوناني 2.5% خلال الفترة 2020/2019 ، بسبب تعافي الطلب المحلي.

كما توقع صندوق النقد الدولي في نهاية سبتمبر أن يبلغ معدل نمو اقتصاد اليونان لعامي 2019 و2020 نحو 2%، حيث يستفيد النمو على المدى القريب من الانتعاش الدوري وتحسن معنويات السوق والمستهلكين، الأمر الذي يجب أن يترجم إلى زيادة الاستثمار، رفعت ستاندر اند بورز تصنيف اليونان للديون الخارجية في اكتوبر درجة واحدة إلى BB⁻ بدلا من B⁺ استنادا إلى توقعات محسنة للموازنة وتوقعات النمو القوية، ما جعل اليونان اقل بثلاث درجات فقط من الدرجة الاستثمارية المطلوبة، ولقد ساهمت المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد ودول منطقة الاورو في تحسن الكثير من المؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة الماضية، حيث تراجعت البطالة من 26% في بداية الأزمة إلى 18% بنهاية 2018، كما حققت الموازنة العامة بنهاية العام 2019 فائضا أوليا نسبته 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي واستمرار تحقيق هذا الفائض في الموازنة بنسبة 3.5% حتى عام 2022، كما بلغ التضخم 0.5% في عام 2019 بعدما بلغ 4.7% في 2010.

ولكن أهم ميزة ايجابية في الوقت الحالي هي الإجماع الواسع على الإطار الصحيح للسياسة الاقتصادية والمتمثلة في بقاء اليونان داخل منطقة اليورو مع الالتزام بسياسة مالية متشددة من حيث المبدأ إلى جانب تنفيذ إصلاحات داعمة للنمو الاقتصادي.

2- الأزمة الاسبانية:

تعتبر اسبانيا دولة ديمقراطية ذات حكومة برلمانية في ظل نظام ملكي دستوري وتعد اسبانيا من البلدان المتقدمة ، حيث أن اقتصادها تاسع اكبر اقتصاد في العالم من الناتج الإجمالي الاسمي ولقد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1986.

¹ _ زهية ثاري، زبيري رايح، مرجع نفسه، ص 310.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

ولقد أوضحت المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الاسبانية لعام 2008 أن الأزمة الاقتصادية الاسبانية والتي استمرت عواقبها حتى الوقت الحاضر لم تؤثر فقط على المجال الاقتصادي وإنما مست المجال السياسي والاجتماعي أيضا ولقد فجرت الأزمة المالية العالمية مشاكل أخرى في اسبانيا مثل: أزمة العقارات والأزمة المصرفية في عام 2010 وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة لتصل الى 18.7% في عام 2009، ولكن قبل ذلك كان الاقتصاد الاسباني يشهد نمو حيث جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية والتي أدت إلى خلق فرص عمل إضافة إلى قطاع السياحة لتصبح ثاني اكبر قطاع سياحي في العالم.¹

ويمكن دراسة المؤشرات الاقتصادية التالية لمعرفة مدى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية.

جدول 03: بعض المؤشرات الاقتصادية لاسبانيا خلال الفترة (2009-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
2.0	2.4	2.9	3.0	3.8	1.4	-1.4	-3.0	-0.8	0.2	-3.8	الناتج المحلي الإجمالي
96.4	11.1	98.1	99.0	99.0	100.4	95.5	85.7	69.5	60.1	52.7	الدين الإجمالي للحكومة
2.0	1.9	2.7	3.2	3.2	1.7	2.0	0.1	-2.7	-3.7	-4.1	معدل البطالة
14.1	15.3	17.2	19.1	22.1	24.4	26.1	24.8	21.4	19.9	17.9	التضخم
0.7	1.7	2.0	-0.2	-0.5	-0.2	9.1	2.4	2.4	1.8	10.3	عجز الموازنة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

<http://ar-khoema-com.cdn.ompproject.org>

¹ - الأزمات الاقتصادية التي واجهت اسبانيا وخطرها على منطقة الاورو مقال متوفر على الرابط:

<http://www.arabicrader.com>

تحتل اسبانيا المرتبة الرابعة في اقتصاد منطقة الاورو، وهنا تكمن أهميتها وتأثيرها على منطقة الأورو ويظهر من خلال الجدول الآثار الواضحة للازمة المالية العالمية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انكمش اقتصاد اسبانيا وذلك واضحا من خلال الفترة 2009-2013 والذي يبين ان الناتج المحلي الإجمالي مادون الصفر وفي عام 2015، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8 % وهو معدل لم تشهده منذ عام 2007 قبل اندلاع الأزمة وهو عامين فقط (2014-2015) استعاد الاقتصاد الاسباني 85% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى عرض لجهود الإصلاح الهيكلي، ولقد تدرج ارتفاع الدين الاسباني من 52,7% إلى غاية 100,4% من 2009 إلى 20,4 وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع وشهد انخفاض طفيف إلى غاية 96,4% خلال سنة 2019، كما انه من خلال قراءة الجدول نجد ان اسبانيا تعاني عجز في ميزانها التجاري واستمر الفائض إلى غاية 2019 ومن ناحية أخرى انخفض معدل البطالة بشكل كبير منذ سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 على التوالي لذلك نلاحظ انخفاض معدلات التضخم ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة العمل، ولقد وصل مستوى الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة في 2008 إلى 50% وارتفع ليصل الى 75% بين 2008 و 2011.

3- الأزمة البرتغالية:

بدأت الأزمة المالية العالمية في البرتغال عند حدوث عجز في ميزانياتها وصل إلى 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2009 وفي نوفمبر 2010 تعرضت أسواق البرتغال لهبوط حاد كما أدت الأزمة إلى عجز عن سداد أو إعادة تمويل ديونها الحكومة ، دون مساعدة من أطراف ثالثة ، وفي 2011 تقدمت البرتغال الطلب الحصول على برامج الإنقاذ واستقطبت 78.0مليار يورو من صندوق النقد الدولي، والية الاستقرار المالية الأوروبية وصندوق الانتقاد المالي الأوروبي لمنح حدوث حالة عجز عن تسيد الديون.

انتهجت خطة انقاذ في 2014 ففي نفس العام الذي ظهر فيه النمو الاقتصادي الايجابي من جديد بعد ثلاث سنوات من الركود، تميزت مختلف مؤسساتها بالصلاية ، وقد ساهم ذلك في إنعاش اقتصادها والنجاح والخروج تدريجيا من سياسة التقشف والاتجاه نحو التصدير، ورفعة وطالة " فيتس" من التصنيف الائتماني للبرتغال من BB⁺ إلى BBB.¹

ويمكن دراسة المؤشرات الاقتصادية التالية لمعرفة مدى تاثرها بالازمة المالية:

¹ _ الأزمة المالية في البرتغال، مقال متوفر على الرابط:

<https://m.marefa.org>.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد الأوروبي وسبل مواجهتها

الجدول رقم 04: بعض مؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2008-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2	2/6	3.5	2.0	1.8	0.8	0.9	4.1	1.7	1.7	-3.1	0.3	الناتج المحلي الإجمالي
0.2	-0.4	3.0	1.9	4.4	7.4	5.1	6.2	7.7	11.4	-9.9	-3.7	الميزان التجاري
6.5	7.1	9.0	1.2	12.6	14/1	16.4	15.8	12.9	11.0	9.6	7.7	معدل البطالة
0.3	1.2	1.6	0.6	0.5	0.2	0.4	2.8	3.6	1.4	-0.9	2.7	معدلات التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات Eurostat 2020

من خلال الجدول أن اقتصاد البرتغال مستقر ومتوسع مستمر من بداية عام 2015 بنمو إجمالي الناتج المحلي سنويا بنسبة 1.8% ترافق النمو الاقتصادي بتراجع مستمر في معدلات البطالة 6.5% من عام 2019 مقارنة بنسبة 16.4% المسجلة في سنة 2013 كما نلاحظ أن البرتغال تعاني عجز في ميزانها التجاري قدر ب 11,4% سنة 2010 ولكن انخفض هذا العجز ليصل إلى 0.2% في عام 2009 ، وذلك راجع إلى تنفيذ إجراءات تعسفية وتشمل مزيدا من الخصخصة وتقليص الأجور وزيادة الضرائب، كما بلغ معدل الدين العام للبرتغال 130% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 وشهد نزولا تدريجيا إلى غاية 2019 ليبلغ 121.1%، كما شهدت معدلات التضخم تراجعا نسبيا ليصل إلى 0.3% عام 2019.

4- الأزمة الإيطالية:

تعد إيطاليا رابع أكبر اقتصاد في أوروبا واحد أبرز الاقتصاديات العالمية إلا أن هذا لم يمنع من أن تكون إيطاليا إحدى أبرز بؤر الأزمات الاقتصادية عالميا، منذ 2008، وتعززت منذ عام 2011 مع أزمة ديون المصارف الإيطالية التي أدخلت إيطاليا في أزمة ركود عميقة على ان دور الأزمة تعود إلى عام 1999. ويظهر عمق هذه الأزمة في التراجع المستمر لكثير من مؤشرات الأداء الاقتصادي، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

جدول 05: بعض المؤشرات الاقتصادية لاييطاليا خلال الفترة 2008-2019.

الوحدة : نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0.3	0.8	1.7	1.3	0.8	0.0	-1.8	-3	0.7	1.7	-5.3	-1	الناتج المحلي الاجمالي
-1.6	-2.2	-2.4	-2.4	-2.6	-3.0	-2.9	-2.9	-3.6	-4.2	-5.1	-2.6	الميزان التجاري
10.0	0.6	11.2	11.7	11.9	12.7	12.2	10.7	8.4	8.4	7.8	0.7	معدل البطالة
0.6	0.2	1.3	0.1	0.1	0.2	1.2	3.3	2.9	2.9	0.8	7.5	معدلات التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات Eurostat 2020

يحتل الاقتصاد الايطالي المرتبة الثالثة بين إحصائيات متعلقة بالبيورو، وبالعودة إلى قراءة المؤشرات الاقتصادية لاييطاليا نجد ان الاقتصاد بعيدا عن النمو الذي شهدته باقي الدول، حيث لم يجاوز معدل النمو سنة 2009 5% وقد ارتفع معدل البطالة ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 12.7% سنة 2014، وقد اعتمدت الحكومة خطة تعديل مكلفة تهدف إلى اقتصاد 25 مليار اورو في سنتي 2011 و 2012 ومست إجراءات التعديل خاصة قطاع الخدمات العمومية، كما بلغ الدين العام لاييطاليا 132.2% سنة 2019 ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في العام المقبل إلى 135% لتصبح ايطاليا رابع دولة مدينة في العالم، كما تواجه ايطاليا صعوبات كبيرة في مواكبة رهان منطقة البيورو على إنعاش معدل التضخم بلغ معدل التضخم السنوي 0.1% عام 2016 مقابل 0.1 في عام 2011.

5- الأزمة الايرلندية:

وان كانت الأزمة الايرلندية تختلف بعض الشيء عن أزمة اليونان إلا أنها شهدت المصير نفسه، وبعكس اليونان كانت ايرلندا تشهد نموا وازدهارا اقتصاديين وكانت الأموال العامة في وضع سليم بحيث سميت " النمو السلمي " وعلى الرغم من ذلك دخل الاقتصاد الايرلندي في ركود سنة 2008 كأول اقتصاد في منطقة الاورو.¹

¹ _ صالح عبد الحليم، الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 7-8 ماي 2013، ص 3.

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان احد أهم الأسباب اندلاعها القروض العقارية، ومع الارتفاع المحموم وغير المبرر في أسعار العقارات والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الايرلندية في تقديم القروض العقارية، حدث تضخم زائف في السوق العقارية الايرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي.

الجدول 06: بعض المؤشرات الاقتصادية الايرلندي خلال الفترة 2008-2019.

الوحدة : نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
5.6	8.5	0.1	2.0	25.6	8.6	1.2	0.1	0.6	1.8	-5.1	-4.4	الناتج المحلي الاجمالي
0.9	0.7	0.3	-0.2	0.0	0.3	0.5	1.9	-1.2	-1.6	-1.7	3.1	الميزان التجاري
5.8	5.8	6.7	8.4	10.0	11.9	13.8	15.5	15.4	14.6	12.6	6.8	معدل البطالة
1.5	-1.0	-0.7	0.5	-5.6	-3.6	-6.2	-8.1	-12.8	-32.1	-13.8	-7.1	معدلات التضخم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات Eurostat 2020

يظهر من خلال الجدول انهيار معدل نمو ايرلندا بمعدل سالب قدر ب 4.4% عام 2008 واستمر الانكماش في سنة 2009 بمعدل نمو سالب قدر ب 5% لتصبح بذلك ايرلندا أول دول منطقة الاورو دخولا في الكساد الاقتصادي اثر الأزمة المالية العالمية، لم يكن الانكماش في نمو المؤشر الاقتصادي الوحيد الذي أعلن ناقوس الخطر فقد كانت معدلات البطالة في ارتفاع من 6.8% عام 2008 إلى 15.5% عام 2012 وهي نسبة كبيرة من القوة العاملة التي فقدت عملها أو لم تستطع أن تحصل على عمل، أما مستوى الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة سنة 2008 كان 50% وارتفع ليصل إلى 80% بين 2008-2011 واستمر الارتفاع ليصل إلى 117.6% في نهاية 2012 وهي نسب مرتفعة جدا وفاقت بكثير معايير منطقة الاورو حول الدين العام.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

ثانيا: الدول الأوروبية الأقل تضررا (الحلقات الاقوى)

1- الأزمة الفرنسية:

تعد فرنسا ذات أهمية إستراتيجية كبيرة في منطقة الاورو ولقد كان للازمة المالية العالمية اثر عليها، ففي فرنسا قام بنك BNP PARIBAS بتجميد 3 صناديق تابعة له في 9 اوت 2007، وأعلنت سويتى جينيرال في جانفي 2008 عن خسارة 6.9 مليار اورو في السوق المالي، 2مليار منها مرتبطة بالدهون العقارية و 4.9 في عمليات أخرى، وهذه الخسائر في المؤسسات المالية التي أعلنت رسميا على أن الأزمة قد دقت باب اقتصاد فرنسا.¹

الجدول 07 : بعض مؤشرات الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1.5	1.8	2.3	1.1	1.1	1.0	0.6	0.3	2.2	1.9	-2.9	0.3	الناتج المحلي الاجمالي
8.5	9.0	9.4	10.0	10.4	10.3	10.3	9.8	9.2	9.3	9.0	7.4	معدل البطالة
1.3	2.5	1.2	0.3	0.1	0.6	0.6	2.2	2.3	1.7	0.1	3.2	معدلات التضخم

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات Eurostat 2020

يظهر من خلال الجدول انخفاض 2.9% عام 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية ولكن شهدا ارتفاع تدريجي ليصل إلى 1.5% عام 2019، كما أدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة من 7.4% سنة 2008 إلى 9.3% سنة 2010 من القوة العاملة واستمرت البطالة بالارتفاع ليصل إلى 10.4 عام 2015، كما تعاني فرنسا من مشكلة الديون حيث بلغ الدين العام نهاية جوان 1428 مليار اورو وكان معدل الاستدانة أثناء الأزمة 69% نهاية عام 2008 ويفسر هذا الارتفاع إلى تأثر فرنسا بالأزمة بسبب شراء البنوك الفرنسية للمنتجات المالية الأمريكية المتعلقة بالرهن العقاري.

¹ _ زهية ثاري، زييري رايح، مرجع سبق ذكره، ص 304.

2- الأزمة الألمانية:

تحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى من اقتصاديات دول منطقة الاورو ويلعب اقتصادها دور أساسي في الدعم المالي للدول المتعثرة ويستطيع تحمل أعباء منطقة الاورو بأكملها، ولكن بدأ القطاع البنكي بالانهيار وظهرت الأزمة عليه عندما واجه بنك IKB صعوبات مالية، وقد عانت البنوك من ضغوطات في حجم السيولة المتوفرة الافتراض بين البنوك وشارف بنك " هيبوريل استيب" على الإفلاس لولا أن أنقذته الحكومة الألمانية من خلال فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار اورو، وقد كانت نسبة الانخفاض في الأوراق المالية سنة 2008 في بورصة ألمانيا 41% ووصل معدل الاستدانة أثناء الأزمة إلى 92% نهاية عام 2008 ، أما مستوى الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة فوصل إلى 70% وارتفع ليصل إلى حوالي 83% بين 2008-2011 وانخفض معدل النمو في ألمانيا من 4.2% إلى 1.3% وازداد سوءا في 2019 ب 0.6¹.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي

انتشرت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتمس كافة دول العالم دون استثناء، حيث انعكست هذه الآثار في تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الاتحاد الأوروبي خصوصا على معدلات النمو حيث أضعفت فرص النمو من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي، كما يعد التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سببا ونتيجة في نفس الوقت لازمة المالية العالمية لازمة الديون السيادية.

1- أثر الأزمة المالية العالمية على معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي:

أثرت الأزمة المالية العالمية على معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2019:

¹ _ زهية ثاري، زبيري رايح، مرجع سبق ذكره، ص 305.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

الجدول رقم 08: معدلات النمو للاتحاد الأوروبي خلال 2008-2019

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1.5	2.1	2.8	2.0	2.4	1.6	0.0	-0.7	1.8	2.2	-4.3	0.6	الاتحاد الأوروبي
1.4	1.5	1.9	1.5	2.0	1.6	0.5	0.7	1.7	2.9	-2.0	0.4	بلجيكا
3.4	3.1	3.5	3.8	4.0	1.9	0.3	0.4	2.4	0.6	-3.4	6.1	بلغاريا
2.3	3.2	5.2	2.5	5.4	2.3	0.0	-0.8	1.8	2.4	-4.7	2.7	جمهورية التشيك
2.3	2.4	2.0	3.2	2.3	1.6	0.9	0.2	1.3	1.9	-4.9	-0.5	الدنمارك
0.6	1.3	2.6	2.2	1.5	2.2	0.4	0.4	3.9	4.2	-5.7	1.0	ألمانيا
4.3	4.8	5.7	2.6	1.8	3.0	1.3	3.1	7.4	2.7	-14.4	-5.1	استونيا
5.6	8.5	9.1	2.5	25.6	8.6	1.2	0.1	0.6	1.8	-5.1	-4.4	ارلندا
1.9	1.9	1.5	-0.2	-0.4	0.7	-3.2	-7.3	-9.1	-5.5	-4.3	-0.3	اليونان
2.0	2.4	2.9	3.0	3.8	1.4	-1.4	-3.0	-0.8	0.2	-3.8	0.9	اسبانيا
1.5	1.8	2.3	1.1	1.1	1.0	0.6	0.3	2.2	1.9	-2.9	0.3	فرنسا
2.9	2.7	3.1	3.5	2.4	-0.5	-0.5	-2.2	-0.3	-1.5	-7.4	1.8	كرواتيا
0.3	0.8	1.7	1.3	0.8	0.0	-1.8	-3.0	0.7	1.7	-5.3	-1.0	ايطاليا
3.2	4.1	4.4	6.7	3.4	-1.9	-6.6	-3.4	0.4	2.0	-2.0	3.6	قبرص
2.2	4.3	3.8	1.8	3.3	1.9	2.3	4.1	6.3	-4.5	-14.2	-3.3	لاتافيا
3.9	3.6	4.2	2.6	2.0	3.5	3.6	3.8	6.0	1.5	-14.8	2.6	ليثوانيا
2.3	3.1	1.8	4.6	4.3	4.3	3.7	-0.4	2.5	4.9	-4.4	-1.3	لوكسمبورغ
4.9	5.1	4.3	2.2	3.8	4.2	2.0	-1.5	1.8	0.7	-6.7	1.1	هنغاريا (المجر)
4.7	7.3	6.5	5.8	10.9	9.0	4.9	2.8	1.4	3.5	-2.5	3.3	مالطا
1.6	2.4	2.5	2.1	1.0	0.7	0.0	0.7	2.9	1.8	-3.8	1.5	النمسا
4.1	5.3	4.9	3.1	3.8	3.3	1.4	1.6	5.0	3.6	2.8	4.2	بولندا

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

2.2	2.6	3.5	2.0	1.8	0.8	-0.9	-4.1	-1.7	1.7	-3.1	0.3	البرتغال
4.1	4.4	7.1	4.8	3.9	3.4	3.5	2.1	2.0	-3.9	-5.5	3.9	رومانيا
2.4	4.1	4.8	3.1	2.2	2.8	-1.0	-2.6	0.9	1.3	-7.5	3.5	سلوفينيا
2.4	3.9	3.0	2.1	4.8	2.8	0.7	1.9	2.9	5.7	-5.5	5.6	سلوفينيا
1.1	1.5	3.3	2.8	0.5	-0.4	-0.9	-1.4	2.5	3.2	-8.1	0.8	فنلندا
1.2	2.0	2.6	2.1	4.5	2.7	1.2	0.6-	3.2	6.0	-4.3	-0.5	السويد
1.5	1.3	1.9	1.9	2.4	2.6	2.1	1.5	1.5	1.9	-4.2	-0.3	المملكة المتحدة

Source: Eurostat 2020, disponible sur le site :

<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tec0>

0115&plugin=1 consulté le: 24/08/2020

يظهر من خلال الجدول رقم 08 الآثار الواضحة للازمة المالية العالمية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عانت كل دول الاتحاد الأوروبي وابتداء من سنة 2008 من انكماش اقتصادي تعاد ذلك واضحا من خلال سنة 2009 والذي بين إن الناتج المحلي الإجمالي مادون الصفر لجميع دول الاتحاد الأوروبي ويمكن إرجاعه إلى تعثر كبير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات أدت ببعضها إلى الإفلاس، كما أن اختلاف درجة تأثر معدل النمو بالازمة المالية العالمية من دولة إلى أخرى يعود إلى درجة الاعتماد المعقد والكبير بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية¹، كما ان استثمارات الاتحاد الأوروبي واقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية بلغ تقريبا 8 أضعاف حجم الاستثمارات الأوروبية في الهند ، والهند كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري بالاتحاد الأوروبي .

- بعد الانتعاش الذي عاشته اغلب الدول الأوروبية سنة 2010 بفعل إجراءات والسياسات المعتمدة بعد الازمة المالية العالمية وتحسن مستويات الطلب عاد الركود في دول الاتحاد الأوروبي خلال السنتين 2011-2012 لتصل إلى معدلات نمو سالبة 2.2، -0.7 وهذا بفعل أزمة الديون السيادية التي أثرت على مستويات الطلب ، وانتشارها وتوسعها في العديد من الدول كاسبانيا واليونان والبرتغال وإيطاليا . مما وجب على رؤساء الدول تنفيذ إجراءات صارمة للحد من انتشارها ولضبط الإنفاق العام.

¹ _ يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الازمة المالية 2008 على اقتصاديات الدول: الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، ايام 08/07 ماي 2013 ، ص 7.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

لقد وفرت المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إشارات ايجابية منذ سنة 2014 إلى غاية 2019 وهذا يشير إلى استمرار التوسع لكن يتوضع على أساس التحسن في مجال الأعمال التجارية وثقة المستهلك ولظروف مالية وللقدرة على التكيف الاقتصادي للدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يستمر التعافي في ظل استمرار الأوضاع والظروف.

من خلال الجدول نتوصل إلى أن درجة التأثير اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بالأزمة المالية العالمية اكبر بكثير من درجة تأثر هذه الاقتصاديات بأزمة الديون السيادية ، التي تعتبر أزمة داخلية ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض درجة الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بتشابه هيكل الإنتاج .

2- أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي.

إن ظاهرة البطالة من بين أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية من جهة ومستوى تقدمها من جهة أخرى، فهي تعتبر نقطة الضعف الرئيسية لأي انتعاش اقتصادي وتنبأين ومعدلات البطالة من دولة لأخرى وذلك بحسب تأثرها بالأزمة المالية العالمية والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2019.

جدول رقم 09: تطور معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2019

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
6.7	7.2	8.1	9.1	10.0	10.8	11.4	10.8	9.9	9.8	9.1	7.2	7.5	الاتحاد الأوروبي
5.4	6.0	7.1	7.8	8.5	8.5	8.4	7.6	7.2	8.3	7.9	7.0	7.5	بلجيكا
4.2	5.2	6.2	7.6	9.2	11.4	13.0	12.3	11.3	10.3	6.8	5.6	6.9	بلغاريا
2.0	2.2	2.9	4.0	5.1	6.1	7.0	7.0	6.7	7.3	6.7	4.4	5.3	جمهورية التشيك
5.0	5.1	5.8	6.0	6.3	6.9	7.4	7.8	7.8	7.7	6.4	3.7	3.8	الدنمارك
3.2	3.4	3.8	4.1	4.6	5.0	5.2	5.4	5.8	7.0	7.8	7.5	8.7	ألمانيا
4.4	5.4	5.8	6.8	6.2	7.4	8.6	10.0	12.3	16.5	13.5	5.5	11.6	استونيا
5.0	5.8	6.7	8.4	10.0	11.9	13.8	15.5	15.4	14.6	12.6	6.8	5.0	ارلندا
17.3	19.3	21.5	23.6	24.9	26.5	27.5	24.5	17.9	12.7	9.6	7.8	8.4	اليونان
14.1	15.3	17.2	19.6	22.1	24.5	26.1	24.8	21.4	19.9	17.9	11.3	8.2	اسبانيا
8.5	9.0	9.4	10.0	10.4	10.3	10.3	9.8	9.2	9.3	9.1	7.4	8.0	فرنسا
1.6	8.5	11.2	13.1	16.2	17.3	17.3	16.0	13.7	11.7	9.2	8.6	9.9	كرواتيا
10.0	10.6	11.2	11.7	11.9	12.7	12.2	10.7	8.4	8.4	7.8	6.7	6.1	إيطاليا
7.1	8.4	11.1	13.0	15.0	16.1	15.9	11.9	7.9	6.3	5.4	3.7	3.9	قبرص
6.3	7.4	8.7	9.6	9.9	10.8	11.9	15.0	16.2	19.5	17.5	7.7	6.1	لاتافيا
6.3	6.2	7.1	7.9	9.1	10.7	11.8	13.4	15.4	17.8	13.8	5.8	4.3	ليثوانيا
5.6	5.6	5.5	6.3	6.7	5.9	5.9	5.1	4.9	4.4	5.1	5.1	4.1	لوكسمبورغ
3.4	3.7	4.2	5.1	6.8	7.7	10.2	11.0	10.0	11.2	10.0	7.8	7.4	هنغاريا(الم)

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

جر)													
مالطا	3.4	3.7	4.0	4.7	5.4	5.7	6.1	6.2	6.4	6.9	6.9	6.0	6.5
النمسا	3.4	3.8	4.9	6.0	6.9	7.4	7.3	5.8	5.0	5.0	4.4	3.7	4.2
بولندا	3.3	3.9	4.9	6.2	7.5	9.0	10.3	10.1	9.7	9.7	8.2	7.7	9.6
البرتغال	6.5	7.1	9.0	11.2	12.6	14.1	16.4	15.8	12.9	10.0	9.6	7.7	8.1
رومانيا	3.9	4.2	4.9	5.9	6.8	6.8	7.1	6.8	7.2	7.0	6.9	5.8	6.4
سلوفينيا	4.5	5.1	6.6	8.0	9.0	9.7	10.1	8.9	8.2	7.3	5.9	4.4	4.9
سلوفينيا	5.8	6.5	8.1	9.7	11.5	13.2	14.2	14.0	13.6	14.4	12.0	9.5	11.1
فنلندا	6.7	7.4	8.6	8.8	9.4	8.7	8.2	7.7	7.8	8.4	8.2	6.4	6.9
السويد	6.8	6.4	6.7	7.0	7.4	8.0	8.1	8.0	7.8	8.6	8.4	6.2	6.2
المملكة المتحدة	3.8	4.0	4.3	4.8	5.3	6.1	7.5	7.9	8.1	7.8	7.6	5.6	5.3

Source : Eurostat,2020 disponible sur le sit

<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tesem120&plugin=1>.consulté le: 24/08/2020

يتضح من خلال الجدول رقم 09 ان معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي قد تزايدت بعد الأزمة المالية العالمية بشكل كبير وواضح فهي متباينة من دولة لأخرى وذلك يعود إلى ارتفاع عدد الشركات المفلسة وقيام البنوك ومختلف المؤسسات بتسريح العمال، بالإضافة إلى نقص الطلب على السلع والخدمات الأوروبية على الجانبين الداخلي والخارجي ، حيث استقر معدل البطالة سنة 2007 و 2008 عند 7.5% و 7.2% على التوالي قبل أن يقفز إلى 10.8% في سنة 2012 ليستمر هذا التزايد في معدل البطالة إلى 11.4% سنة 2013 وهذا راجع إلى اندلاع أزمة الديون السيادية التي ترافقت مع العديد من الإجراءات التقشفية التي من بينها تجميد التوظيف.

كما تعتبر اليونان أعلى معدلات البطالة حيث وصلت إلى 27.5% سنة 2013 وهذا ما يدل على عمق الأزمة الضارية في الاقتصاد بالإضافة إلى كل من اسبانيا وايطاليا التي تعرف هي الأخرى معدلات بطالة مرتفعة على التوالي 26.1%، 12.2% سنة 2013 ويرجع ذلك إلى سياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في معدلات البطالة في اغلب دول الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 2015 حيث وصلت إلى 10% لتتخف تدريجيا إلى 6.7 في سنة 2019 .

لكن هذه الدول ستضل تواجه مشكلة البطالة خاصة وان البنك المركزي الأوروبي لا يقدم إلا القليل من التيسير النقدي فهذا يشكل عائق أمام زيادة الطلب بالإضافة إلى الاهتمام بمشكلة التضخم وإعطائها أهمية كبيرة عن مشكلة البطالة.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

3- معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي:

تزايدت معدلات التضخم على المستوى الدولي يعد هذا أمر منطقيًا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلبًا على أسعار المواد الأساسية مما رفع من نسبة التضخم وقد شهد معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي تطور بعد الأزمة المالية العالمية وهو ما يوضحه الجدول رقم (10):

جدول رقم 10: تطور معدلات التضخم

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1.4	1.8	1.6	0.2	0.1	0.4	1.3	2.6	2.9	1.8	0.8	3.7	الاتحاد الأوروبي
1.2	2.3	2.2	1.8	0.5	0.5	1.2	2.6	3.4	2.3	0.0	4.5	بلجيكا
2.5	2.6	1.2	1.3	-1.1	-1.6	0.4	2.4	3.4	3.0	2.5	12.0	بلغاريا
2.6	2.0	2.4	0.6	0.3	0.4	1.4	3.5	2.2	1.2	0.6	6.3	جمهورية التشيك
0.7	0.7	1.1	0.0	0.2	0.4	0.5	2.4	2.7	2.2	1.0	3.6	الدنمارك
1.4	1.9	1.7	0.4	0.7	0.8	1.6	2.2	2.5	1.1	0.2	2.8	ألمانيا
2.3	3.4	3.7	0.8	0.1	0.5	3.2	4.2	5.1	2.7	0.2	10.6	استونيا
0.9	0.7	0.3	-0.2	0.0	0.3	0.5	1.9	1.2	-1.6	-1.7	3.1	أيرلندا
0.5	0.0	1.1	0.0	-1.1	-1.4	-0.9	1.0	3.1	4.7	1.3	4.2	اليونان
0.8	1.7	2.0	-0.3	-0.6	-0.2	1.5	2.4	3.0	2.0	-0.2	4.1	إسبانيا
1.3	2.1	1.2	0.3	0.1	0.6	1.0	2.2	2.3	1.7	0.1	3.2	فرنسا
0.8	1.6	1.3	-0.6	-0.3	0.2	2.3	3.4	2.2	1.1	2.2	5.8	كرواتيا
0.6	1.2	1.3	-0.1	0.1	0.2	1.2	3.3	2.9	1.6	0.8	3.5	إيطاليا
0.5	0.8	0.7	-1.2	-1.5	-0.3	0.4	3.1	3.5	2.6	0.2	4.4	قبرص
2.7	2.6	2.9	0.1	0.2	0.7	0.0	2.3	4.2	1.2-	3.3	15.3	لاتافيا
2.2	2.5	3.7	0.7	-0.7	0.2	1.2	3.2	4.1	1.2	4.2	11.1	ليثوانيا
1.6	2.0	2.1	0.0	0.1	0.7	1.7	2.9	3.7	2.8	0.0	4.1	لوكسمبورغ
3.4	2.9	2.4	0.4	0.1	0.0	1.7	5.7	3.9	4.7	4.0	6.0	هنغاريا (المجر)
1.5	1.7	1.3	0.9	1.2	0.8	1.0	3.2	2.5	2.0	1.8	4.7	مالطا
1.5	2.1	2.2	1.0	0.8	1.5	2.1	2.6	3.6	1.7	0.4	3.2	النمسا
2.1	1.2	1.6	-0.2	-0.7	0.1	0.8	3.7	3.9	2.6	4.0	4.2	بولندا
0.3	1.2	1.6	0.6	0.5	-0.2	0.4	2.8	3.6	1.4	-0.9	2.7	البرتغال

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

	4.13.9	1.1	-1.1	-0.4	1.4	3.2	3.4	5.8	6.1	5.6	7.9	رومانيا
1.7	1.9	1.6	-0.2	-0.8	0.4	1.9	2.8	2.1	2.1	0.8	5.5	سلوفينيا
2.8	2.5	1.4	-0.5	-0.3	-0.1	1.5	3.7	4.1	0.7	0.9	3.9	سلوفيكيا
1.1	1.2	0.8	0.4	-0.2	1.2	2.2	3.2	3.3	1.7	1.6	3.9	فنلندا
1.7	2.0	1.9	1.1	0.7	0.2	0.4	0.9	1.4	1.9	1.9	3.3	السويد
1.8	2.5	2.7	0.7	0.0	1.5	2.6	2.8	4.5	3.3	2.2	3.6	المملكة المتحدة

Source : Eurostat,2020 disponible sur le site:

<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tesem120&plugin=1>.consulté le: 24/08/2020

من خلال الجدول رقم 10 نجد ان معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي شهدت ارتفاعا قدر ب: 3.7 % سنة 2008 و 2.9% و 2.5% خلال السنتين 2011 و 2012 بسبب عوامل عديدة وبصفة خاصة كنتيجة للآثار العكسية لصدمات جانب العرض التي أدت إلى رفع أسعار الغذاء والطاقة وكننتيجة لمعدلات الطلب القوية لدى الدول النامية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع معدلات الدخل، كما ساهمت عودة السياسات المالية التضخمية لدى الاقتصاديات المتقدمة في تصاعد الضغوط التضخمية.

خلال الفترة 2013-2016 : متوسط معدل التضخم في دول الاقتصاد الأوروبي انخفض من 1.3% سنة 2013 إلى غاية 0.2% سنة 2016 وهذا يعود إلى أثر الأزمة المالية العالمية 2008 وكذا استخدام البنك المركزي لسياسات انكماشية لذلك انخفض معدل التضخم فعلى سبيل المثال نجد معدل التضخم في ايرلندا وبلغاريا واسبانيا انخفض بشكل حاد حيث وصل على التوالي إلى: 0.2%-، 1.3%-، 0.3%- ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة العمل وانخفاض أسعار النفط ولكن انخفاض معدل التضخم يعزز القلق في حدوث كساد اقتصادي يتسبب في أحجام الأفراد والشركات عن شراء السلع والاستثمارات انتظارا لمزيد من انخفاض الأسعار وهذا يؤدي إلى كبح الانتعاش الاقتصادي في أوروبا.¹

خلال الفترة 2017-2018 عرف معدل التضخم ارتفاعا على التوالي 1.6% و 1.8% في دول الاتحاد الأوروبي ثم عاد إلى الانخفاض في سنة 2019 إلى 1.4% ويعود هذا الانخفاض الى تراجع النشاط الاقتصادي في عدد كبير من دول الاتحاد ، ومنه معدل التضخم لا يزال في مستوى دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي.

¹ حساني رقية، حملاوي سكيبة: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، جامعة زيان عاشور الجلفة، افريل 2018، ص 236.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

4- أثر الأزمة المالية العالمية على الموازنة في دول الاتحاد الأوروبي:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى دخول الاتحاد الأوروبي في مرحلة ركود حيث إن الركود يعني انخفاض الحصيلة الضريبية وانخفاض الحصيلة الضريبية تعني زيادة عجز الموازنة العامة لدول الاتحاد. يظهر الجدول الموالي تطور عجز الموازنة في دول الاتحاد الأوروبي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2019.

جدول رقم 11 : تطور عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: نسبة مئوية

2019	2018	2017	2016	0152	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-0.6	-0.4	-0.8	-1.3	-1.9	-2.4	-2.9	-3.6	-4.1	-6.0	-6.0	-2.0	الاتحاد الأوروبي
-1.9	-0.8	-0.7	-2.4	-2.4	-3.1	-3.1	-4.3	-4.3	-4.1	-5.4	-1.1	بلجيكا
+2.0	+2.0	+1.1	+0.1	-1.7	-5.4	-0.4	-0.3	-2.0	-3.0	-4.0	+1.6	بلغاريا
+0.3	+0.9	+1.5	+0.7	-0.6	-2.1	-1.2	-3.9	-2.7	-4.2	-5.5	-2.0	جمهورية التشيك
+3.7	+0.7	+1.8	+0.1	-1.2	+1.1	-1.2	-3.5	-2.1	-2.7	-2.8	+3.2	الدنمارك
+1.4	+1.9	+1.2	+1.2	+0.9	+0.6	0.0	0.0	-0.9	-4.4	-3.2	-0.1	ألمانيا
-0.3	-0.6	-0.8	-0.5	+0.1	+0.7	+0.2	-0.3	+1.1	+0.2	-2.2	-2.6	استونيا
+0.4	+0.1	-0.3	-0.7	-2.0	-2.0	-3.6	-6.2	-8.1	-12.8	-13.8	-7.0	ارلندا
+1.5	+1.0	-0.7	+0.5	-5.6	-3.6	-13.2	-8.9	-10.3	-11.2	-15.1	-10.2	اليونان
-2.8	-2.5	-3.0	-4.3	-5.2	-5.9	-7.0	-10.7	-9.7	-9.5	-11.3	-4.6	اسبانيا
-3.0	-2.3	-2.9	-3.6	-3.6	-3.9	-4.1	-5.0	-5.2	-6.9	-7.2	-3.3	فرنسا
+0.4	+0.2	+0.8	-1.0	-3.3	-5.3	-5.3	-5.4	-7.9	-6.5	-6.0	-2.8	كرواتيا
-1.6	-2.2	-2.4	-2.4	-2.6	-3.0	-2.9	-2.9	-3.6	-4.2	-5.1	-2.6	ايطاليا
+1.7	-3.7	+0.2	+0.3	-1.0	-8.7	-5.8	-5.6	-5.7	-4.7	-5.4	+0.9	قبرص
-0.2	-0.8	-0.8	+0.2	-1.4	-1.6	-1.2	-1.4	-4.3	+8.7	-9.6	-4.3	لاتافيا
+0.3	+0.6	+0.5	+0.2	-0.3	-0.6	-2.6	-3.1	-9.0	-6.9	-9.1	-3.1	ليثوانيا
+2.2	+3.1	+1.3	+1.8	+1.3	+1.3	+0.8	+0.5	+0.6	-0.4	-0.2	+3.5	لوكسمبورغ
-2.0	-2.1	-2.5	-1.8	-2.0	-2.8	-2.6	-2.3	+0.2	-4.5	-4.8	-3.8	هنغاريا (المجر)

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

+0.5	+1.9	+3.3	+1.0	-1.0	-1.7	-2.4	-3.5	-2.4	-2.4	-3.2	-4.2	مالطا
+0.7	+0.2	-0.8	-1.5	-1.0	-2.7	-2.0	-2.2	-2.6	-4.4	-5.3	-1.5	النمسا
-0.7	-0.2	-1.5	-2.4	-2.6	-3.6	-4.2	-3.7	-4.9	-7.4	-7.3	-3.6	بولندا
+0.2	-0.4	-3.0	-1.9	-4.4	-7.4	-5.1	-6.2	-7.7	-11.4	-9.9	-3.7	البرتغال
-4.3	-9.9	-2.6	-2.6	-0.6	-1.2	+1.2	-3.7	-5.4	-6.9	-9.1	-5.4	رومانيا
+0.5	+0.7	0.0	-1.9	-2.8	-5.5	-14.6	-4.0	-6.6	-5.6	-5.8	-1.4	سلوفينيا
-1.3	-1.0	-1.0	-2.5	-2.7	-3.1	-2.9	-4.4	-4.5	-7.5	-8.1	-2.5	سلوفيكيا
-1.1	-0.9	-0.7	-1.7	-2.4	-3.0	-2.5	-2.2	-1.0	-2.5	-2.5	+4.2	فنلندا
+0.8	+0.8	+1.4	+1.6	0.0	-1.5	-1.4	-1.0	-0.2	0.0	-0.7	+1.9	السويد
-2.1	-2.2	-2.5	-3.3	-4.6	-5.6	-5.5	-8.2	-7.5	-9.3	-	-5.1	المملكة المتحدة
										10.1		

Source : Eurostat,2020 disponible sur le site:

<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tesem00127&plu gin=1>.consulté le: 01/09/2020

يظهر من خلال الجدول رقم 11 إن معظم دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2008 بلغ عجز الموازنة فيها 2.0% وهذا يوضح احترام الدول لمعيار التقارب من ناحية عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحدد ب 3% ، إلا انه بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2009 تخطى عجز الموازنة معيار التقارب حيث وصل إلى 6.0% وهذا نظرا إلى الآثار الكبيرة لازمة المالية العالمية على الاقتصاد الأوروبي.

نلاحظ من خلال الجدول وبداية من سنة 2010 عرف عجز الموازنة في اغلب دول الاتحاد الأوروبي اتجاها إلى الانخفاض حيث انتقل عجز الموازنة من 6.0% سنة 2010 إلى 3.6% سنة 2012 ثم انخفضت نسبة العجز إلى 1.3% سنة 2016 ويرجع هذا التراجع في مستويات العجز إلى السياسة التقشفية التي اعتمدها حكومات دول الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية من خلال تخفيض التوظيف والأجور وزيادة نسبة الضرائب وهو ما ساعد في تراجع عجز الموازنة في دول الاتحاد الأوروبي إلى 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول ونظر إلى كل دولة ونظرا لإحصائيات 2019 نجد الدول الأكثر عجزا في ميزانية هي رومانيا ب 4.3% تليها اسبانيا 2.0% .

المبحث الثالث: السياسات والإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

يهدف الحد من تداعيات الأزمة الخطيرة، تدخلت معظم الدول لإنعاش اقتصاديا وبعث الثقة في الأسواق المالية ودعم البنوك والأصول المبعثرة وذلك عن طريق انتهاج عدة استراتيجيات ووضع برامج الإنقاذ المالي، فتدخلت المؤسسات المالية الدولية من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية وتزويد الدول بمبالغ هامة.

المطلب الأول: آليات وسياسات تجنب الأزمة.

عرفت الدول المتضررة من الأزمة تحركات أحادية في البداية تضمنت خططا مالية للإنقاذ، افتقرت إلى التنسيق المشترك رغم تقارب الجهود بمختلف توجهاتها.

هناك ثلاث آليات لتجنب الأزمة تتمحور في النقاط التالية:¹

1- احتواء العدوى وتعزيز القطاعات المالية:

اتخذت اقتصاديات معظم الدول العديد من الإجراءات على المستويين الكلي والجزئي، شملت تخفيض معدلات الفائدة، توسيع عرض النقود، وتدابير ترمي إلى استعادة الثقة في الأسواق المالية على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي وبعية حل المشاكل الفورية واحتواء الآثار المترتبة عن الأزمة تم إتباع خططا للإنقاذ المالي للشركات المتعثرة، وضمان الودائع لدى البنوك، فضلا عن حقن رأس المال التخلص من الأصول السامة وإعادة هيكلة الديون، وبهذا اعتبرت هذه التدابير حاسمة وأحيانا غير مسبوقه ومرتفعة التكلفة مع تدخل قوي للحكومات.

2- التعامل مع الآثار الاقتصادية الكلية:

بعدما انتشرت أزمة القطاع الحقيقي وأثرت سلبا على إنتاج المؤسسات المستثمرين والأسر، وتراجع تدفقات رؤوس الأموال خاصة في الدول الناشئة والنامية وانخفاض أسعار الصادرات والسلع الأساسية. اتبعت الدول سياسات مالية ونقدية للحد من تداعيات الأزمة واتخذت العديد من البرامج والمحفزات الجبائية واتسعت في عمليات الإنفاق ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية وذلك للحد من ظروف الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

3- إصلاحات السوق المالية والتنظيمية:

تنص هذه المرحلة على إدراج التغييرات المطلوبة في النظام المالي العالمي، ومن اجل تنسيق الإصلاحات في النظم الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، حيث اجتمع زعماء العالم في سلسلة من الاجتماعات الدولية محاولة لإدراج الإصلاحات الأساسية، وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية والحد من المخاطر النظامية.

¹ _ بهية بوكروخ، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي.

لمواجهة الأزمة الأوروبية اتخذت دول منطقة اليورو إجراءات اقتصادية وشكلت أجهزة لتابعة لتنفيذ تلك الإجراءات .

أولاً: خلق آليات الاستقرار الأوروبي: تستند هذه الآلية إلى هئتين هما:

1-صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF):

تم انشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو في ماي 2010 في إطار مجلس وزراء مالية الدول الأوروبية وهدفه الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية عن طريق تقديم المساعدة المالية لمنطقة اليورو والدول الأعضاء في إطار برنامج التكيف والاقتصادي الكلي¹.

إن إنشاء مثل هذا الصندوق يعتمد على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية²:

- إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة .
- أن تملك هذه الهيئة الموارد المالية التي تمكنها من التدخل لدعم البنوك التي تواجه المشاكل في السيولة.
- وجود برنامج لضمان الودائع المصرفية يعطي أوروبا بأسرها طمأنة المودعين بان ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في إي بنك آخر .

والصندوق قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية علما أن الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات أي انه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة داخل منطقة اليورو، ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بـ 18%³، ولقد أسندت لهذا الصندوق عدة مهام أهمها:⁴

¹ _ نادبة بلوغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ص 147.

² _تقرير انشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي، حجر الأساس في الإصلاح الهيكلي المالي الأوروبي (QNB)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 394، سبتمبر 2013، الكويت، ص 84.

³ _ خنيط خديجة، خلال منال، اليونان...انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، ايام 08/07/2013 ص 11.

⁴ _ يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الازمة المالية 2008 على اقتصادية الدولية، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 08/07/2013 ص 17.

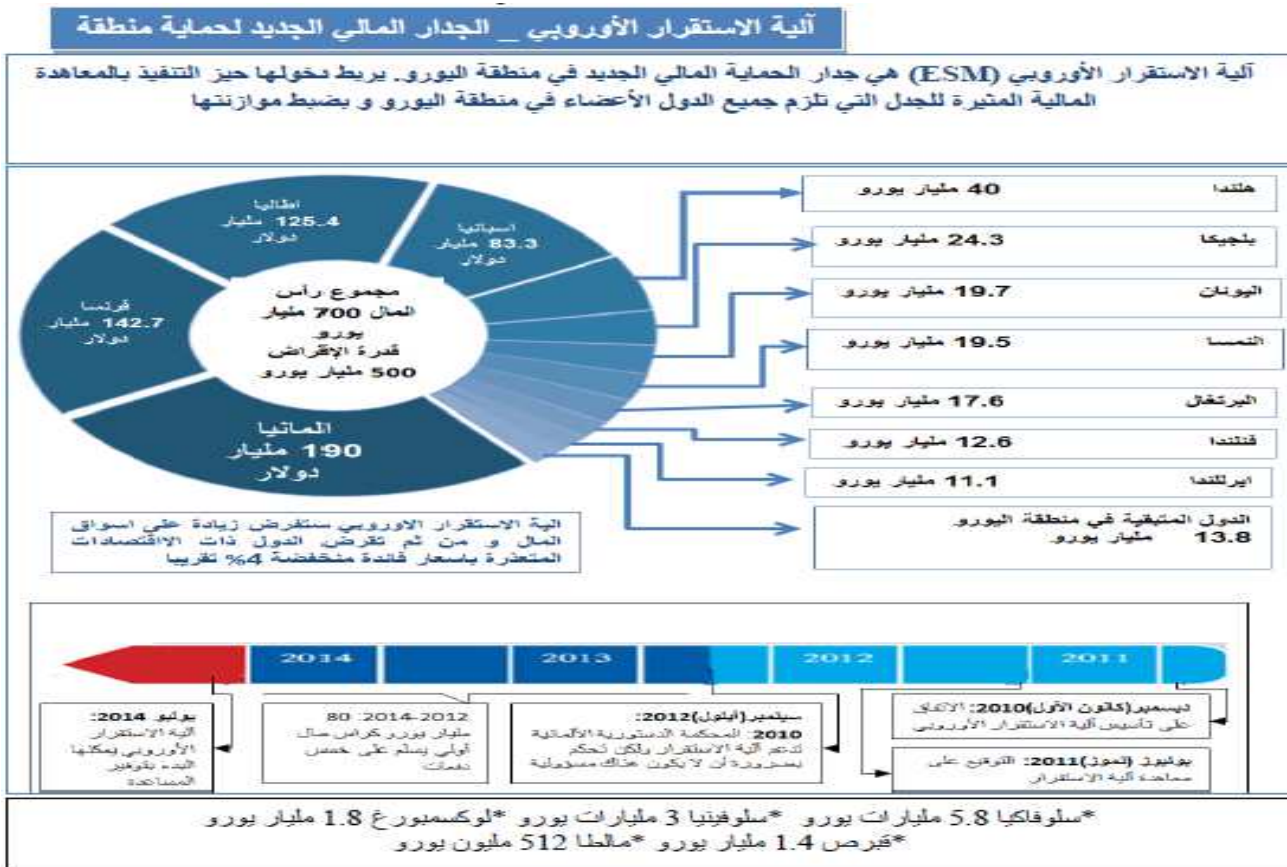
الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

- اقراض الدول بشكل احترازي قبل أن يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي.
- شراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية .
- توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة.

ويعتبر هذا الصندوق كحل مؤقت لأزمة منطقة اليورو حتى عام 2013، بعد ذلك يتم تعويضه بما يسمى الآلية الأوروبية للاستقرار المالي وفق الشكل الموالي وهي بمثابة صندوق انقاذ دائم بقدرة اقتراض قدرت بـ 500 مليار يورو وبرأسمال قدره 700 مليار يورو.

الشكل رقم 02: الآلية الأوروبية للاستقرار المالي



Source : European financial stability facility EFSF July 2012 PP1-2 www . efsf.

Europa.eu/attachments/faq en/pdf.11/07/2020

2- الصندوق الأوروبي المالي FESF:

وهو عبارة عن مؤسسة أدرجت في إطار قانون لوكسمبورغ في 07 جوان 2010 من طرف 17 دولة عضو في الاتحاد النقدي الأوروبي، هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو إذا ألزم الأمر.¹

في 4 جوان وافق رؤساء الحكومات الدول الأوروبية على زيادة نشاط الاستقرار المالي الأوروبي، وكذلك زيادة الالتزامات الدول لضمان لها مبلغ من 440 مليار يور والى 780 مليار يورو الذي يتوازن مع قدرة الإقراض من 440 مليار يورو، ويوم 21 جويلية 2010 وافقت رؤساء الحكومات الدول على زيادة مرة أخرى في نشاط الاستقرار المالي بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة، جاءت هذه التعديلات التي أدخلت على الإطار مرفق الاستقرار المالي الأوروبي حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2011.²

ومن أجل انجاز مهمتها يؤذن للمرفق الاستقرار المالي الأوروبي إلى:³

- إصدار سندات وأدوات الدين الأخرى في السوق لجميع الأموال اللازمة لتقديم قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات مالية .

- التدخل في السوق السندات الأولية وفي الديون الأسواق الثانوية.

- العمل على أساس برنامج وقائي.

- إعادة تمويل رؤوس الأموال في المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات، وترتبط جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء لشروط المناسبة.

ثانيا: خطط الإنقاذ الأوروبية للدول التي مستها الأزمة:

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأزمة بمثابة اختبار حقيقي لقدراته ومدى متانته ومقاييس لقوته الفعلية والحقيقية خصوصا في مجال التعاون والتفاهم، لأنها العودة إلى التاريخ كانت التسمية المقترحة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا هي الولايات المتحدة الأوروبية وبالفعل فيما يخص هذه الأزمة، فقد ظهرت إلى

¹ رحيمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2013 ص 51.

² European financial stability facility EFSF July 2012 PP1-2 www. efsf. Europa.eu/attachments/faq en/pdf.12/07/2020 .

³ European financial stability facility .OP.cit.p2.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

السطح الاختلافات في الرؤى بين الدول الاتحاد فيمكن القول انه انقسم إلى قسمين، أولهما بقيادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والثاني بقيادة ألمانيا التي اعتبرت أن الأزمة الحالية هي مستوردة .

وعموما فقد تبنت دول الاتحاد الأوروبي بدورها خطط إنقاذ لمواجهة تحديات الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية حيث تم التركيز على:¹

- أ- زيادة رؤوس أموال البنوك الأوروبية بدلا من شراء الأصول الهالكة كما تترتب خطة الإنقاذ الأمريكية.
- ب- مراجعة النظم المحاسبية المصرفية وانتهاج سياسات رقابية وإشرافية لوضع ضوابط محددة للعمليات المالية بالقطاع المصرفي.
- ت- توفير الحماية والضمانات للودائع المصرفية (لاسترداد ثقة المودعين بالنظام المصرفي) وتجنب تقديم ضمانات تخل بمبدأ المنافسة .
- ث- فرض عقوبات على الإدارة المصرفية حال الدخول في عمليات مضاربة على الأسهم.

فيما يلي سيتم التعرض لخمس نماذج: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا.

1- الإجراءات البريطانية:

- تم تخصيص 37 مليار جنيه إسترليني (ما يعادل 63.6 مليار دولار) لشراء أسهم عدد من البنوك البريطانية أي المساهمة في رأسمال البنوك، كبنك " رويال اوف اوستكلندا، Ros "، و"اتش بي لوس (HBOS) " ومساعدات مالية لعدد من المؤسسات الصغيرة.
- وتتلخص شروط تطبيق خطة الإنقاذ البريطانية:²
- الالتزام البنوك بافتراض أصحاب المنازل والمنشآت الصغير بمستويات الإقراض التي كانت سائدة خلال سنة 2007 م.

- الحد من مرتبات مديري البنوك والتي كانت سببا في تشجيع مفهوم المخاطرة.

- تعيين الحكومة لأعضاء يمثلونها في مجالس إدارات البنوك.

كما تم أيضا:

- ضمان الودائع البريطانية في ايسلاندا بعد انهيار النظام البنكي الأيسلندي

¹ _ طالي صلاح الدين، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد -تمسان-، 2010، ص 196.

² _ طالي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 197.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

- ضمان ودائع الأفراد في البنوك البريطانية بحد أقصى 50 ألف جنيه إسترليني (50 ألف دولار) و 100 ألف جنيه إسترليني للحسابات المشتركة.

- شراء كمية كبيرة من الإصدارات الجديدة للأسهم والتي كانت لزيادة رأسمالها قصد مواجهة الأزمة.

- أعلنت بريطانيا في نهاية نوفمبر 2008 عن خطة أخرى للاقتصاد البريطاني بقيمة 20 مليار جنيه إسترليني (30 مليار دولار) وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية من 17.5% إلى 15% حتى نهاية 2009، وتعويض نقص الحصيلة الضريبية الناجمة عن ذلك من خلال رفع معدل الضريبة على الدخل بنسبة 5% على كل من يتجاوز صافي دخله السنوي 150 ألف جنيه إسترليني ليصل إلى 45% بدلا من 40%.

2- الإجراءات الفرنسية:

اتخذت فرنسا العديد من الإجراءات ، ففي بداية الأمر وضعت خطتين: الأولى بقيمة 300 مليار اورو ويتم تقديمها كضمانات للقروض المشتركة بين البنك والثانية قيمتها 40 مليار اورو يهدف إلى الحصول على حصص في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة.

في نوفمبر 2008، تم الإعلان عن الخطة لمساعدة قطاع الإسكان والسيارات بقيمة 26 مليار اورو التي توافق 1.3 % من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا.¹

وتم إنشاء صندوق سيادي لمصلحة الشركات الإستراتيجية التي تواجه صعوبات مالية وبهذا ارتفع عجز الموازنة إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2009، وتم تخصيص مبلغ مليار اورو منها لإعادة تمويل شركات السيارات حتى تتمكن من طرح سيارتها للبيع بالتقسيط.²

3- الإجراءات الألمانية:

أعلنت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" عن خطة إنقاذ مالية قيمتها 500 مليار يورو، وتم بموجبها تأسيس "صندوق لاستقرار الأسواق المالية" لدعم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية حتى نهاية سنة 2009م مع تخصيص 400 مليار أورو كضمانات مصرفية، بالإضافة إلى توفير 100 مليار يورو، من بينها 80 مليار

¹ _ بهية بوكوح، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول(2007-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 145.

² _ بهية بوكوح، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الثالث: تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو لدول الاتحاد

الأوروبي وسبل مواجهتها

يورو لإعادة رسملة المؤسسات المصرفية وأوضحت ميركل أن خطة الإنقاذ ستؤمن ثمارها فقط إذا رافقها تطوير الأنظمة المالية الدولية لتنتهي أزمة الأسواق.¹

4- الإجراءات الإيطالية:

حاولت السلطات الإيطالية تهدئة الأسواق من خلال التصريحات وتوفير تمويل إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك، وافر مجلس الوزراء الإيطالي خطة مالية لدعم القطاع المالي في البلدان لا تتضمن مبلغا محددا لذلك وأقرت الدانمرك حزمة إجراءات لتأمين ضمانات الودائع لدى جميع البنوك الدنمركية بهدف استعادة الثقة في القطاع المصرفي، وفي هولندا أقرت الحكومة الهولندية توفير مبلغ 20 مليار يورو للمؤسسات المالية الهولندية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين لتفادي المزيد من عدم الاستقرار في القطاع المالي.

5- قمة باريس:

عقد قادة كبرى دول أوروبا مصغرة في باريس لمواجهة تداعيات الأزمة المالية، وذلك بدعوة من رئيس الاتحاد الأوروبي، الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

وضمنت القمة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني غورد براون ونظيره الإيطالي سيلفيو برلوسكوي أي الأعضاء الأوروبيين في مجموعة الدول الصناعية الكبرى "G7" إلى جانب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو ورئيس مجموعة اليورو، رئيس وزراء اللوكسمبورغ جان كلود بونكد ورئيس المصرف المركزي الأوروبي بالتصدي للأزمة المالية، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي بهدف إعادة تشكيل النظام العالمي ومراجعة قواعد العمل في الأسواق المالية واتفق الجميع على البنود التالية:²

- الدعوة إلى تشكيل "خلية أزمة" عابرة للحدود تضم المشرفين والمصارف المركزية وزارات المالية.
- الحد من ارتفاع الأسعار بشكل كبير في الأسواق المال في فترات الانتعاش.
- ربط الدعم الحكومي للمصارف المتعثرة بإجراءات لحماية دافعي الضرائب من جهة وتحميل مدراء هذه المصارف مسؤولياتهم من جهة ثانية وتقاسم النفقات مع المساهمين.
- المطالبة بتطبيق قرار بنك الاستثمار الأوروبي تخصيص 30 مليار يورو لمساعدة الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة بسرعة .
- تأييد فرض مراقبة صارمة على وكالات التصنيف الائتماني.

ووافقت دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرون على الإجراءات التي تبنتها الأنظمة الأوروبية المصغرة لمعالجة الأزمة المالية.

¹ _ محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية (أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية)، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان لبنان 13-14 مارس 2009.

² _ الاقتصاد والأعمال، القمة الأوروبية المصغرة، شهد بالتصدي للأزمة المالية العالمية متوفر على الرابط:

<http://WWW.aljazeera.net/NR/EXERES/95A3A38D-CD02-45BD-9C0T-92 ACBFF1194E.htm>.13/07/2020.

أبرزت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ان الاقتصاد في منطقة الاورو خاصة و الاتحاد الأوروبي عامة تشوبه العديد من النقائص ويعاني من مجموعة من التشوهات وكان تأثير هذه الأخيرة واضح على معدل النمو وبعض المؤشرات الكلية للاقتصاديين داخل الاتحاد الاوروبي.

ومن أجل الحد من تداعيات الازمة الخطيرة تدخلت معظم الدول لإنعاش اقتصادياتها وذلك عن طريق انتهاج عدة استراتيجيات واعتماد مجموعة من الاليات لتجنب الازمة والحد من تداعياتها.

خاتمة

يعد الاتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، حيث يعد نموذجا عمليا للتكتلات الاقتصادية الدولية التي عملت على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي.

ولكن هذا التكتل بدأ بالتراجع مع بدأ الأزمة المالية العالمية 2008 فمع تطور أثارها أصبح مستقبل الاتحاد الأوروبي عامة والاتحاد النقدي الأوروبي خاصة مرهون بمدى قدرته على معالجة هذه الأزمة وكذلك العمل على عدم انتقالها إلى جميع دول الاتحاد والحد من تداعياتها وتطرح علامات استفهام كبيرة حول تداعيات هذه الأزمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الاتحاد.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: بينت الدراسة أن الأزمة المالية العالمية 2008 أدت إلى آثار سلبية على الإقتصاديات العالمية وسوف تستمر أثارها في المدى القصير والطويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بينت الدراسة أن دول الإتحاد الأوروبي تبنت بدورها خطط إنقاذ لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية 2008 وإنعكاساتها الإقتصادية.

الفرضية الثالثة : بينت الدراسة أنه ليست كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أعضاء في منطقة الأورو حيث حددت معاهدة ماستريخت مجموعة من الشروط يجب إستيفائها من جانب الدول التي ترغب في الإنضمام لوحدة النقد الأوروبي وهذا كما يثبتها الفرضة الثالثة.

الفرضية الرابعة: بينت الدراسة أنه تباين تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 في تراجع المؤشرات الإقتصادية الكلية للعديد من دول الإتحاد الأوروبي مما أدى إلى ظهور أزمة الديون السيادية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا تمكنا من الوصول للنتائج التالية:

- انفجرت الأزمة المالية الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري كان سببها الإفراط في منح قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، والتخلف عن السداد بسبب رفع معدلات الفائدة من قبل البنك الفدرالي الأمريكي.

- إن الأزمة المالية العالمية 2008 لم تكن وليدة اللحظة بل مهدت لها عدة أسباب منها ما كانت مباشرة ومنها ما هي غير مباشرة أدت إلى ترسيخ وتعميق هذه الأزمة بعد وقوعها أهمها: المديونية - عجز الميزان التجاري - ارتفاع معدلات الفائدة.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي بصفة عامة والاتحاد النقدي بصفة خاصة من أبرز التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي والتي شهدت حركية كبيرة على ضوء التحرير الاقتصادي المتزايد.
- لم يكن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وليد الصدفة، وإنما كان نتيجة لجهد متواصل قارب نصف قرن من الزمن نتج عنه وحدة نقدية مرت عبر عدة مراحل ، اذ لعبت هذه العملة الموحدة " اليورو" دورا هاما في المعاملات الاقتصادية الدولية فأصبحت المنافس الأول للدولار الأمريكي.
- انتشرت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتمس كافة دول العالم دون استثناء وكان الاتحاد الأوروبي ابرز الكيانات الاقتصادية المتضررة من انتقال أثار الأزمة حيث انعكست هذه الآثار في تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- أصبح مستقبل الاتحاد الأوروبي عامة والاتحاد النقدي الأوروبي خاصة مرهون بمدى قدرته على معالجة هذه الأزمة وإيجاد الآليات المناسبة للعمل على عدم انتقالها إلى جميع دول الاتحاد.

التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:
- الابتعاد عن التحميل أو التلفيق في المؤشرات الإحصائية خاصة إذا أرادت هذه الدول التكتل وتبني عملة واحدة.
- يجب إعادة صياغة اتفاقية ماستريخت بحيث يتم جعلها تتصف بنوع من المرونة في المعايير التي تضعها وتفرض ضرورة الالتزام بها من قبل أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي.
- يعتبر تقليص الفجوات في الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد ضروري، ذلك أن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه.
- العمل على تحديد إصلاحات من شأنها الحد من احتمال حدوث أزمات مشابهة.

أفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو في دول الاتحاد الأوروبي فمهما كانت هذه الدراسة كبيرة فسيظل فيها نقصان أو قصور فهذا الموضوع لا يقف عن هذا الحد فمازلت هناك جوانب عدة تحتاج للدراسة وبناءا على ذلك يمكن اقتراح مواضيع تكون مكملة لها مثلا: تداعيات انسحاب بريطانيا على مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي .

قائمة المصادر المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب:

- 1- بكري كامل، الإقتصاد الدولي، التجارة و التمويل، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2004.
- 2- جون هيدسون، مارك هيرنز، ترجمة طه عبد الله المنصور، محمد عبد الصبور محمد علي العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ- المملكة العربية السعودية، 1987 .
- 3- حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، 2004.
- 4- حمد فواز الدليمي : أحمد يوف بودين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية ، دار جيليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الأردن، 2011 .
- 5- خباله عبد المالك، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014م.
- 6- زياد شفقان، الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع- عمان، 2010.
- 7- زينب صالح، الأسواق الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية ،دار الكتب للنشر والتوزيع مصر.
- 8- سعد درويش، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الطبعة الاولى ، ج4، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 9- سمير محمود عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية- الإسكندرية، 2001.
- 10- صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع و الطموح)، مكتبة الأسرة- القاهرة، 2003.
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة- 2003.
- 12- عبد السلام أبو قحق، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، 2003.

- 13- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية - البنوك الإسلامية-السياسة النقدية- الأسواق المالية-الأزمة المالية) دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2009.
- 14- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الاولى ، 2014.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 16- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل و الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1986.
- 17- عرفان تقي حسني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
- 18- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار حليس الزمان، عمان، 2010.
- 19- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، 2007.
- 20- علي مغاوري شلبي، اليورو وآثاره على إقتصاد البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار زهرة الشرق- مصر، 2000.
- 21- عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها ، كلية أريدا الجامعية البلقاء التطبيقية ، الأردن.
- 22- فاروق محمد الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو النشأة التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي- الكويت، العدد 61، 2000.
- 23- فاطمة الزهراء خباري، النظام النقدي الدولي المناقشة أورور- دولار، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 24- لنبيل جعفر، عدنان فرحات الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى ، الإمارات العربية المتحدة 2014.
- 25- مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة (إدارة الأزمة المالية في الإستراتيجية الأمريكية)، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2014.

- 26- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية -الإسكندرية، 1998.
- 27- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكالية و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر .
- 28- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة، الجديد للنشر، الطبعة الأولى-مصر .
- 29- محسن أحمد الأخضرى، اليورو، مجموعة النيل العربية- القاهرة مصر، 2003
- 30- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرارات في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2001.
- 31- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي : دار غري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - القاهرة.
- 32- مغاوري شلبي، الأورو و الآثار على اقتصاديات البلدان العربية و العالم، دار الجديد للنشر- القاهرة، 2000.
- 33- نبيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم ، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى ، الامارات العربية المتحدة ، 2014.
- 34- يوسف أبو فارة ،الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل، الطبعة الاولى ، الأردن، 2015.
- ب- الرسائل والاطروحات الجامعية:**
- 1- ابراهيم بوخلجة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، دراسة تكميلية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013.
- 2- أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013.

- 3- بنادي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2009.
- 4- بهية بوكوح، الازمة المالية والاقتصادية العالمية، دراسة تحليلية للاسباب والتداعيات والحلول (2007-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011 .
- 5- خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد لخضر - بسكرة، 2013.
- 6- خديجة بوديب، دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011.
- 7- خليفي الزبير، العملة الموحدة و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الرياضية و التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 8- رحيمة خالد، أزمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2013 .
- 9- سامية معقاش، العملة الأوروبية الموحدة، اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2007.
- 10- طالي صلاح الدين، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان -، 2010.
- 11- فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر

- 12- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013.
- 13- لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العرقية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، بحث علمي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين، 2004.
- 14- ليلي عشوب، الأزمة المالية العالمية وامكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل واستشراق اقتصادي ، القطب المكون قسنطينة ، الجزائر، 2011.
- 15- محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية - دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2008/2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، الجزائر، 2012.
- 16- محمود مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012
- 17- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 18- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014.
- 19- ميمونة داودي، ظهور الأزمات المالية -دراسة أزمة الكساد الكبير (1933/1929) والأزمة المالية (2008/2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، وهران، 2014.
- 20- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية ،_الوقاية والعلاج- دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2003.

21- نادية بلوغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية-دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة- .

22- نسيمة حاج موسى ، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007، 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية البنوك، جامعة محمد بوقرة _ بومرداس، 2009.

ت- الملتقيات والمداخلات:

1- حسين بورغدة ، الأزمة المالية العالمية ،-الأسباب، الأثار والحلول المقترحة لمعالجتها - مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والعولمة العالمية ، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 21-20-10-2009.

2- حمد أحمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العالمية ، أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان يومي 13 و14/ 2009

3- خنيط خديجة، خلخال منال، اليونان...انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، ايام 07/08/ 2013 .

4- رضا فتحي، علي المنسي، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودورها في امتصاص الثاني لأثر الأزمة الراهنة، المؤتمر العلمي الثالث عشر حول"جوانب القانونية والاقتصادية لازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، يومي 2،1 افريل 2009.

5- ساعد مرابط ، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات- مداخلة مقدمة من الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة ، سطيف ، الجزائر يومي 20/21/10/ 2009 .

6- ساعد مرابط، الأومة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات ، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والعولمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21/10/ 2009 .

7- سامي محمد مقداد، الأسباب الحقيقية للازمة المالية لاقتصادية العالمية المعاصرة وأهم الإجراءات العالمية في مواجهتها، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي "الاقتصاد الإسلامي والبدائل المتاحة"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012/04/15.

8- الطيب الامين محمد عضوي واخرون، محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الاتفاق الاقتصادي في السودان خلال فترة(1978-2010)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

9- يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية 2008 على اقتصاديات الدول: الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة، ايام 08/07 ماي 2013 .

ث- المجالات والتقارير:

1- أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط" اعلان برشلونة انموذجا"، مجلة دراسات دولية، العدد 3، 2009.

2- تقرير انشاء الاتحاد المصرفي الاوروبي، حجر الاساس في الاصلاح الهيكل المالي الاوروبي (QNB)، مجلة انحاد المصارف العربية، العدد 394، سبتمبر 2013، الكويت.

3- حساني رقية، حملاوي سكينه: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، جامعة زيان عاشور الجلفة، افريل 2018.

4- د. صالح فلاح، " نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث-البحرين، سبتمبر 1999.

5- زهية ثاري، زبيري رايح، منطقة الأوروبيين تبعات الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية 2010، مجلة المعارف، المجلد 14/ العدد 2، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2019.

6- عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية في دول شرق وجنوب شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، ديسمبر 1998.

7- عيدة فلة، عيدة فوزية، اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة سياسة باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3 جوان 2018.

8- فرويد كورتل، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعية، العدد 20.

9- ماجد مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 03- الجزائر، 2008.

10- محمد مسعي، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة 2012.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية :

1. Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean- Jacques, Les Enjeux de L'Euro, Economica- Paris, 1998, p16 ..

2. European financial stability facility EFSF July 2012 PP1-2 www . efsf. Europa.eu/attachments/faq en/pdf.12/07/2020 .

3. European financial stability facility EFSF July 2012 PP1-2 www . efsf. Europa.eu/attachments/faq en/pdf.12/07/2020 .

4. European financial stability facility .OP.cit.p2.

5. European financial stability facility .OP.cit.p2.

6. François Descheemakere, Mieux comprendre L'EURO, édition d'organisation- Paris, 1998, p. 25

7. François Descheemakere, Mieux comprendre L'EURO, édition d'organisation- Paris, 1998, p. 25

8. <https://www.aljazeera.net/newsinter> ,2/07/2009, consulté le 9/03/2020 ,17:02.

9. Jean-Pierre Faugère, Economie Européenne. Presse de Sciences Po- Paris ,1999, p. 52,53.

10. Jean-Pierre Faugère, Economie Européenne. Presse de Sciences Po- Paris ,1999, p. 52,53

ثالثا: المقالات والمواقع:

1. الأزمات الاقتصادية التي واجهت اسبانيا وخطرها على منطقة الاورو مقال متوفر على الرابط:
<http://www.arabicrader.com>
2. الأزمة المالية في البرتغال، مقال متوفر على الرابط:
<https://m.marefa.org>.
3. الاقتصاد والاعمال، القمة الاوروبية المصغرة ، شهد بالتصدي للازمة المالية العالمية متوفر على الرابط:
<http://WWW.aljazeera.net/NR/EXERES/95A3A38D-CD02-45BD-9C0T-92ACBFF1194E.htm.13/07/2020>.
4. محمد رمضان، اليونان تتخطى الأزمة بعد الامتثال للإصلاحات الاقتصادية الصعبة مقال متوفر على الرابط:
<http://alborsaanews.com> 1207363, consulté le 10/09/2019,13 : 30
5. محمد الجندي، الأزمات المالية (تعريفها_أسباب حدوثها) ، مقال متوفر على الرابط :
<http://www.malgeendy.word> /26 Consulté le 12/02/2020.10;25
press.com/2011